وزارة التعليـــم العـــالي والـبحث العـــلمي
جـــامعة محمد البشيـــر الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم وتمويل المشاريع المقاولاتية

" دراسة حالة برج بوعريريج "

من إعداد الطالبين:
- زرايـــــة أسامـــــة
- عـــــزوز محمـــــد

إشراف الأستاذة:
- ملالـــة إيـمان

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتوجه بجزيل الشكر والعرفان للدكتورة ملالة إيمان التي لم تبخل علينا بنصائحها القيمة في إنجاز البحث كما نشكرها على جديتها القيمة في المتابعة

إلى كل موظفي وموظفات الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة برج بوعريريج الذين فتحوا لنا كل أبواب المساعدة.

إلى كل من علمنا حرفا في كافة المراحل الدراسية..

إهـــــــــداء

بسم الله والصلاة على رسول الله وعلى آله ومن والاه أهدي عملي

المتواضع إلى:

إلى سندي وقوتي، إلى حكمتي وعلمي... إلى أدبي وحلمي إلى طريقي المستقيم...إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل ..."أمي الغالية".

إلى رمز كفاحي في الحياة إلى الذي غرس القيم والأخلاق في قلبي إلى من أحمل لقبه بكل فخر واعتزاز... إلى "أبي العزيز" أطال الله في عمره.

إلى من آثروا على أنفسهم... إلى من أعتز بهم، أختي العزيزة: منـــــــــى.

إلى أخي وليد وزوجته أميرة وأبناؤه الكتاكيت ياسين وياسمين.

إلى كل العائلة الكريمة زرايـــــــة وبوغازي.

إلى أصدقائي: زاكي، عبد القادر، حليم، حكيم

إلى زميلاتي وزملائي في صندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وصندوق الكفالة المشتركة

إلى كل من كانت معرفتي لهم ومعرفتهم لي طيبة من قريب أو من بعيد.

أسامـــــة زرايـــة

إهـــــــــداء

بسم الله والصلاة على رسول الله وعلى آله ومن والاه أهدي عملي

المتواضع إلى:

إلى سندي وقوتي، إلى حكمتي وعلمي... إلى أدبي وحلمي إلى طريقي المستقيم...إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل ..."أمي الغالية".

إلى رمز كفاحي في الحياة إلى الذي غرس القيم والأخلاق في قلبي إلى من أحمل لقبه بكل فخر واعتزاز... إلى "أبي العزيز" أطال الله في عمره.

إلى سندي ورفيقة الكفاح في مسيرة حياتي زوجتي الغالية إيمان

إلى ابني العزيز وسيم وابنتي الغالية رشا

إلى من آثروا على أنفسهم... إلى من أعتز بهم، أخواتي الأعزاء وأبنائهم

إلى إخوتي الأعزاء مسعود سليم واليأس وأبنائهم.

إلى كل العائلة الكريمة عزوز وإلى عائلة بالقاسم عزوز عامة والى عائلة إبراهيم وحسان خاصة.

إلى أصدقائي: زين العابدين، رمزي، بشير، سفيان وبلال

إلى زميلاتي وزملائي في اتصـــــالات الجزائـــر

إلى كل من كانت معرفتي لهم ومعرفتهم لي طيبة من قريب أو من بعيد.

مـــحمد عـــزوز

الملخص

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم وتمويل المشاريع المقاولاتية بولاية برج بوعريريج خلال الفترة 2017-2021، حيث يعتبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من أهم أجهزة الدعم في الجزائر لما يوفره من امتيازات وإعفاءات جبائية للمشاريع المقاولاتية، وقد ساهم الصندوق في تمويل عدد معتبر من المشاريع المقاولاتية على مستوى ولاية برج بوعريريج وتوفير مناصب الشغل، وتوصي الدراسة بإقامة ورشات تكوينية للشباب بهدف تحسيسهم وتوعيتهم بضرورة تجسيد أفكارهم في مشاريع مقاولاتية.

الكلمات المفتاحية:

المشاريع المقاولاتية، دعم، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، برج بوعريريج.

Summary:

This study aimed to identify the role of the National Unemployment Insurance Fund in supporting and financing entrepreneurial projects in the state of Bordj Bou Arreridj during the period 2017-2021. The Fund finances a significant number of entrepreneurial projects in the wilaya of Bordj Bou Arreridj and provides jobs. The study recommends the establishment of training workshops for young people in order to sensitize them and raise their awareness of the need to embody their ideas in entrepreneurial projects.

Keywords : entrepreneurial Project, support, the National Unemployment Insurance Fund, Bordj Bou Arreridj.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	**أ-ج**
الفصل الأول: الإطار النظري للمقاولاتية والمرافقة المقاولاتية	
تمهيد الفصل الأول	**05**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية	**06**
المطلب الأول: مفهـــوم المقاولاتية و خصائصها	**07**
المطلب الثاني: مفهـــوم المقاول	**09**
المطلب الثالث: دور المقاولاتية في تحقيق التنمية	**10**
المبحث الثاني: المرافقـــة المقاولاتيـــة	**11**
المطلب الأول: تعريف المرافقة المقاولاتية و أهميتها	**11**
المطلب الثاني: مراحـــل المرافقـــة المقاولاتيـــة	**13**
المطلب الثالث: أنواع و مجالات المرافقة المقاولاتية	**16**
المبحث الثاني: المرافقـــة المقاولاتيـــة	**22**
المبحث الثالث: واقـــع المقاولاتيـــة في الجزائـــــر	**22**
المطلب الأول: تطور المشاريع المقاولاتية (م ص م) في الجزائر	**22**
المطلب الثاني: هيئـــات مرافقـــة المشاريـــع المقاولاتية في الجزائر	**25**
المطلب الثالث: أجهـــزة دعم المشاريع المقاولاتيـــة في الجزائـــر	**27**
خلاصة الفصل الأول	**32**

فهرس المحتويات: .....

الفصل الثاني: دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم المشاريع المقاولاتية	
تمهيد الفصل الثاني	**34**
المبحث الأول: تقديم بشكل عام حول الصندوق الوطني للتامين عن البطالة	**35**
المطلب الأول: ماهيـــة الصندوق الوطني للتأميـــن عن البطالـــة	**35**
المطلب الثاني: مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	**35**
المطلب الثالث: مجالات نشاط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وشروط الاستفادة منه	**38**
المبحث الثاني: الإطار الإجرائي للاستفادة من جهاز الدعم و الامتيازات الجبائية المتحصل عليها	**40**
المطلب الأول: الملفات المدروسة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ببرج بوعريريج	**40**
المطلب الثاني: صيغ التمويل لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	**45**
المطلب الثالث: الامتيـــازات الممنوحـــة لصاحب المشـــروع	**47**
المبحث الثالث: حصيلة نشاطات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة برج بوعريريج خلال الفترة (2017-2021)	**49**
المطلب الأول: توزيع الملفات المودعة لدى الصندوق خلال الفترة (2017-2021)	**49**
المطلب الثاني: توزيع الملفات المدروسة من طرف لجنة الانتقاء والمصادقة بالصندوق خلال الفترة (2017-2021)	**52**
المطلب الثالث: المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ببرج بوعريريج	**55**
خلاصة الفصل الثاني	**63**
خاتمة	**65**
قائمة المصادر والمراجع	**68**
قائمة الملاحق	**70**

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	أنمـــاط المرافقـــــة	16
2	أشكال المرافقة المقاولاتية	19
3	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها	21
4	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم من 2009 إلى غاية السداسي الأول من 2021	22
5	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع من 2009 إلى غاية السداسي الأول من 2021	23
6	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	42
7	عدد الملفات المودعة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب الجنس خلال الفترة 2017-2021	45
8	عدد الملفات المودعة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب النشاط خلال الفترة 2017-2021	47
9	توزيع الملفات المدروسة من طرف لجنة الانتقاء والمصداقة خلال الفترة 2017-2021	48
10	توزيع الملفات المدروسة من طرف لجنة الانتقاء والمصداقة حسب قرار اللجنة والنشاط	50
11	توزيع المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من قبل الصندوق خلال الفترة (2017-2021)	51
12	توزيع المشاريع الممولة مع عدد مناصب الشغل المستحدثة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2017-2021)	53
13	توزيع المشاريع المودعة والممولة حسب قطاع النشاط وسنة التمويل	55
14	تطور إجمالي المبالغ المستثمرة حسب قطاع النشاط وسنة التمويل	57

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	عـدد الملفـات المودعـة بالصـندوق الـوطني للتـأمين عـن البطالـة حسب الجنس خلال الفترة 2017-2021	46
02	عدد الملفات المودعة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب النشاط خلال الفترة 2017-2021	47
03	توزيـع الملفـات المدروسـة مـن طـرف لجنـة الانتقـاء والمصـداقة خلال الفترة 2017-2021	49
04	توزيع الملفات المدروسة من طرف لجنة الانتقاء والمصداقة حسب قرار اللجنة والنشاط	50
05	توزيع المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من قبل الصندوق خلال الفترة (2017-2021).	52
06	توزيع المشاريع الممولة مع عدد مناصب العمل المستحدثة حسب قطاع النشاط	53
07	توزيع المشاريع المودعة والممولة حسب قطاع النشاط وسنة التمويل	56
08	تطور إجمالي المبالغ المستثمرة حسب قطاع النشاط وسنة التمويل	58

مقدمة

مقدمة

أضحت المقاولاتية تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي مما جعل مختلف الدول والحكومات توليها اهتماما متزايدا، فهي تمتلك القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل فضلا عن قدرتها على تحقيق الإبداع والابتكار وتطوير منتجات جديدة.

وبذلك كان لزاما على الدول خاصة النامية منها زيادة الاهتمام بالمقاولاتية من خلال تذليل كل الصعوبات التي تواجه المقاولين في تجسيد أفكارهم على أرض الواقع من خلال تزويدهم بالنصح والاستشارة اللازمة فيما يخص كل المراحل التي يمر بها تجسيد المشروع المقاولاتي على أرض الواقع.

ونظرا لأن بعض المشاريع المقاولاتية تفتقر إلى رؤية وخطة واضحة لأهدافها المستقبلية فضلا عن أن عملية إنشائها تواجهها العديد من العراقيل من مختلف النواحي وهو ما يعيق قدرتها على الاستمرارية في ظل المنافسة الشديدة، برزت ضرورة إنشاء مجموعة من الهيئات والوكالات تضم كفاءات إدارية عالية تقوم على دعم ومرافقة هذه المشاريع ومساعدتها في دورة حياتها الاقتصادية وخاصة الأولى، لذلك فإن موضوع دعم ومرافقة وتشجيع هذه المؤسسات وتمويلها يلقى اهتماما كبيرا ومتزايد على المستوى الدولي والمحلي.

1- إشكالية الدراسة وفرضياتها

والجزائر كغيرها من الدول سارعت إلى إقامة مجموعة من الأجهزة الحكومية والهيئات المتخصصة في منح الدعم المالي للمشاريع المقاولاتية ومرافقتها في جميع مراحل نشاطها، ومن بين هذه الهياكل نجد الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

من هنا تبرز إشكالية دراستنا في التساؤل الآتي:

- **ما مدى مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم وتمويل المشاريع المقاولاتية بولاية برج بوعريريج؟**

للإجابة على الإشكالية محل الدراسة نحاول اختبار الفرضية الآتية:

يساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم وتمويل المشاريع المقاولاتية بشكل فعال في ولاية برج بوعريريج.

2- أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في الدور الذي تلعبه أجهزة الدعم في تشجيع حاملي المشاريع على إنشاء مقاولات تساهم في التنويع الاقتصادي من جهة وتوسيع المداخيل وخلق مناصب الشغل من جهـــــــــة أخرى، أما عن أهداف هذه الدراسة فتكمن في:

- التعرف على المقاولاتية وأهم المفاهيم المرتبطة بها؛
- التعرف على دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم وإنشاء المشاريع المقاولاتية.

3- الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت البحث في بعض جوانب الموضوع نذكر:

- **دراسة عيسات محمد داتو سعيد عيماد بعنوان: واقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطور من سنة 2009 إلى سنة2018، مجلة دفـــــــــاتر بوادكس، المجلد 09، العدد 01، ماي 2020.**

تطرقت هذه الدراسة إلى استعراض ورصد واقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. والدور الذي تلعبه الدولة من اجل تنمية هذه المؤسسات ومن اهم النتائج المتوصل اليها:

-تسهيل الحصول على العقارات وإنشاء مناطق صناعية ومناطق نشاطات لاستقبال هذه المؤسسات؛

-ترقية المقاولة بالباطن باعتبارها أحد سبل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-الاستفادة من مزايا وتسهيلات الضريبة؛

- الاستفادة من دعم الدولة عن طريق إسهامات مالية من طرف الدولة لتنمية هذه المؤسسات؛

-التشجيع على إنشاء المؤسسات باعتبارها من أنجع الحلول في امتصاص البطالة وخلق الثروة.

باعتبار أن هذه المؤسسات تمثل دخل العديد من العائلات وبالتالي تسهم في تحسين قدرتهم الشرائية، كما تعتبر دخل هام للدولة من خلال تحصيل الضرائب.

- **دراسة بن الشيخ عبد الناصر وبن علية لخضر بعنـــــــــــوان: منظومة المقاولاتيـــــــة في الجزائر، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد الثاني، العدد السابع، جوان2009.**

والتي عالجت أجهزة الدعم والمرافقة في الجزائر والدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية.

مفهوم أجهزة المرافقة: تعرف على أنها مجموعة الخدمات المقدمة للمقاول من طرف هيئة المرافقة، هذه الخدمات تشمل مجالات عدة :المادية، الاستشارية والتكوينية .... الخ هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتمثل مهمتها في متابعة المقاول ومساعدته خاصة خلال مرحلة نمو مشروعه وتطوره.

- **دراسة بن الشيخ عبد الناصر وبن علية لخضر بعنـــــــــــوان: منظومة المقاولاتيـــــــة في الجزائر، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد الثاني، العدد السابع، جوان2009.**

والتي عالجت أجهزة الدعم والمرافقة في الجزائر والدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية، حيف عرفت أجهزة المرافقة بأنها مجموعة الخدمات المقدمة للمقاول من طرف هيئة المرافقة، هذه الخدمات تشمل الجوانب المادية، الاستشارية والتكوينية .... الخ هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتمثل مهمتها في متابعة المقاول ومساعدته خاصة خلال مرحلة نمو مشروعه وتطوره، وناقشت الدور الذي تلعبه أجهزة المرافقة في دعم المشاريع المقاولاتية وتحقيق التنمية.

4- حدود البحث:

اقتصرت هذه الدراسة على دراسة دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم المشاريع المقاولاتية في ولاية واحدة وهي ولاية برج بوعريريج وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2017 إلى غاية 2021.

5- منهج البحث:

قصد الإحاطة بأهم جوانب البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يناسب الجانب النظري للموضوع من خلال استعراض الجوانب النظرية، والمنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف الإحصائيات والبيانات المجمعة في الجانب التطبيقي.

الفصل الأول
الإطار النظري للمقاولاتية والمرافقة المقاولاتية

تمهيد:

مرت المقاولتية بفترات زمنية مليئة بالإسهامات والنظريات العلمية من قبل الباحثين والعلماء منذ القرن السادس واستمر البحث في هذا المجال إلى يومنا هذا أين أصبحت المقاولاتية اهم الأسس التنمية الاقتصادية حيث يمكن القول أن ظـــاهرة المقــاولاتية قديمة –متجددة.

لذلك أصبحت المقاولاتية تحظى باهتمام متزايد نظرا لدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وقدرتها على تحسين مستويات الإنتاج وتجديد النسيج الاقتصادي في مختلف الدول ومن بينها الجزائر، حيث أخذت أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري بعد التوجه إلى اقتصاد السوق، حيث قامت الجزائر بتطبيق مجموع من الإصلاحات على المستوى التشريعي من أجل تهيئة الأرضية القانونية الملائمة لنشاط المقاولاتية كما قامت باستحداث مجموعة من الآليات والعديد من الأجهزة التي تعمل على دعم المقاولاتية والمتمثلة في أجهزة المرافقة وأجهزة الدعم، وفي هذا الصدد نحاول من خلال هذا الفصل بتسليط الضوء على:

- الإطار المفاهيمي للمقاولاتية؛
- الإطار المفاهيمي للمرافقة المقاولاتية؛
- واقع المقاولاتية في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية

تحظى المقاولاتية باهتمام متزايد من قبل الدول ومن قبل الباحثين أيضا نظرا لدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ونحاول من خلال هذا المبحث التعرف على ماهية المقاولاتية وماهية المقاول بالإضافة إلى دورها في تحقيق التنمية.

المطلب الأول: ماهية المقاولاتية

كلمة المقاولة "Entrepreneurship" هي كلمة إنجليزية الأصل تم اشتقاقها من الكلمة الفرنسية Entrepreneur، وقد اعتمدت أدبيات إدارة الأعمال على مفهوم المقاولاتية بمثابة إقامة مشروع في البداية، ثم لاحقا اختلفت وجهات النظر حول المفهوم في حد ذاته تبعا لاختلاف توجهات المفكرين والمهتمين بها.

ويمكن تعريف المقاولاتية على أساس أنها نشاط أو مجموعة من الأنشطة تدمج لإنشاء مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط، كما يمكن أن تعرف على أساس تخصص جامعي: أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي[1].

كما يمكن أن تعرف المقاولاتية وفقا مقاربات مختلفة وذلك على النحو الآتي:

- **فرصة الأعمال:** بالنسبة للأنجلوساكسون وخاصة الأمريكيون فقد استعملوا المصطلح منذ التسعينيات إذ نجد البروفيسور Haward Stevenson بجامعة Harvard يوضح بأن المقاولاتية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها[2]، وحسب Michel Coster فإن المقاولاتية هي ظاهرة انبثاق واستغلال فرصة جديدة خالقة للقيمة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للمبادرة والابتكار وتغييرات المقاول الذي يتفاعل مع محيطه[3].
- **خلق المنظمة:** قام كل من Thornton، Shama ، Chisman، Henadz Aldich، بتطوير هذا المفهوم حيث اعتبروا أن المقاولاتية تمتد إلى أن تكون كعملية لخلق منظمة، أي مجموعة الأنشطة التي يقوم من خلالها الفرد المقـــاول

[1] صندرة سايبي، سيرورة إنشاء المؤسسة أساليب المرافقة، مطبعة جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ،2009-2010، ص ص 7-8.

[2] صندرة سايبي، المقاولاتية واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2013-2014، ص 65.

[3] Michel Coster. Entrepreneuriat, Pearson, France, 2009, p19.

بالاقتصـــــــــاد والتوفيـــــــق بين الموارد المعلوماتية، المادية، البشرية .. الخ

- **خلق القيمة:** تعد المقاولاتية عملية ديناميكية لخلق ثروة زائدة بواسطة أفراد تحملوا مخاطرة كبيرة وقت الالتزام المهني من أجل توفير قيمة للمنتـــــــج أو الخدمة، فهـــــــي العـــــــلاقة بين الفـــــــرد القيمة، وبالنسبة لـ Boberthirt فيعرفها على أنها: السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين مع تحمل المخاطر الناجمة على ذلك بمختلف أنواعها "مالية، نفسية، اجتماعية " ومقابل ذلك يتم الحصول على إشباع مادي ومعنوي.
- **نموذج الإبداع:** للمقاولاتية والإبداع قيمة مضافة عالية وهما نشاطين يتصلان اتصالا وثيقا، فحسب البعض فإن الإبداع هو ما يميز المقاولين عن المدراء، و حسب Druker, Julien Et Marchesnay فإن الإبداع شرط لخلق القيمة، سواء كان هذا الإبداع تكنولوجيا أو تنظيميا[1].

يمكن القول أن كل المقاربات السابقة تكمل بعضها البعض، ذلك أن كل واحدة منها غير كافية في حد ذاتها لوصف المقاولاتية، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف المقاولاتية على أنها فعل أو مجموعة أعمال ترتكز على الإبداع، تتضمن إعطاء الموارد المتاحة حاليا القدرة على خلق قيمة جديدة مع تحمـــــــل المخاطر الناجمـــــة عن ذلك، وبالمقابل الحصول على إشباع معين، كما يمكن تعريفها على أنها عمل بسيط يتمثل في إنشاء مؤسسة مع تحمل المخاطر، وإنشاء المؤسسة يستوفي ثلاث حالات مختلفة: الإنشاء، إعادة بعث المؤسسة، تفعيل مؤسسة[2].

أما عن المشرع الجزائري فقد عرف المقاولة بموجب المادة 549 من القانون المدني على أنها" عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر[3].

المطلب الثاني: ماهية المقاول

استعرض مفهوم المقاول لأول مرة في الفكر الإداري في مطلع ثمانينات القرن الماضي، من خلال الأفكار التي طرحاها كل من Gilder و Drucker إذ أكدت دراساتهم على أن المقاول استطاع أن يبرز إلى الساحة الإدارية، من خلال قدرته على التخطيط ، والتنظيم والرقابة إذ يعد المالك لرأس المال ، والمدير ، والمسيطر على عناصر الإنتاج، وكذلك فإن المقاول لا يوجد فقط في الشركات الصغيرة، أو المتوسطة بل في الشركات الكبيرة أيضا، ويكمن جوهر المقاول في أنه جعل من التغيير شعارا له، وقد عرفت اللجنة الأوربية للمقاولاتية المقاول على أنه الشخص الذي يتحمل الأخطار يجمع الموارد بشكل

[1] Danvers Francis, Peut-on enseigner l'entrepreneuriat, Biennale de l'éducation et de la formation,INRP . www.inrp.fr/biennale/8biennale/contrib/longue/76.pdf ,2015 .

[2] Alain Fayolle, « introduction à l'entrepreneuriat >>, Dunod, Paris, 2005, p 18.

[3] http://www.joradp.dz/TRV/ACivil.

فعال، يبتكر في إنتاج خدمات و منتجات بطرق إنتاج جديدة، يحدد الأهداف التي يريد بلوغها و ذلك باستغلاله وتخصيصه الناجع للموارد، وحسب Shumpeter فالمقاول هو من أهم الأعوان الاقتصاديين فعندما يكون النظام الاقتصادي في حالة توازن بين العـــــــرض والطلب، فإن المقاول هو الذي يكسر حالة التوازن من خلال ابتكاره، وخلقه للفرص الجديـــــــدة، ذلك أنه يتحمـــــــل مختلف الأخطـــــــار نتيجة قيـــــــادته للإبداع، فالمقاول شخص مبتكر و مسير مجموعة من الموارد يبحث عن فرصة الأعمال لأجل إنشاء مؤسسة و تحقيق أقصى ربح[1].

يحتاج المقاول إلى مجموعة من المواصفات التي تجعل منه مقاولا ناجحا، نجملها في:

- **الحاجة إلى الإنجاز:** أي تقديم أفضل أداء والسعي إلى إنجاز الأهداف وتحمل المسؤولية والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والتمييز، ولذلك فالمقاول دائما يقيم أداءه وإنجازه في ضوء معايير قياسية وغير اعتيادية.

- **الثقة بالنفس :** حيث يمتلك المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات الأعمال، وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية وقدرته على التفكير والإدارة واتخاذ القرارات لحل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراتهم وثقتهم بها. [2]

- **الرؤيا المستقبلية :** أي التطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة.

- **التضحية والمثابرة :** يعتقد المقاولون بأن تحقيق النجاحات وضمان استمراريتها يتحقق من خلال المثابرة والصبر والتضحية برغبات آنية من أجل تحقيق آمال وغايات مستقبلية، ولذلك فالضمانة الأكيدة لهذه المشروعات إنما تنبع من خلال الجد والاجتهاد والعطاء.

- **الرغبة في الاستقلالية :** ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف بالشراكة خاصة عندما تتوافر لديهم الموارد المالية الكافية، كما يستبعد المقاولون العمل لدى الآخرين تجنبا لحالات التحجيم بحيث يتمكنون من التعبير والتجسيد الحقيقي لأفكارهم وآرائهم وطموحاتهم، كما

[1] النجار علي وآخرون، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص196.
[2] محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 8-9 أفريل 2002، ص85.

يوفر لهم إنشاء المؤسسات الخاصة الدخل الكافي للمعيشة وتحقيق الثراء، إلى جانب التحكم في شؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل.

بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تتوفر في شخص المقاول العديد من المهارات نجملها في:

-**المهارات التقنية :** وهي تتمثل في الخبرة، المعرفة، والقدرة التقنية العالية المتعلقة بالأنشطة الفنية للمشروع في مختلف المجالات من إنتاج، بيع، تخزين وتمويل وهذه المهارات تساعد في إدارة أعمال المشروع بجدارة.

-**المهارات التفاعلية:** وهي قدرات الاتصال، نقل المعلومات استلام، ردود فعل، مناقشة القرارات قبل إصـــــدارها، الإقناع... التي يحتاجها المقاول في حالة تحويل الصلاحيات اللازمة لإدارة النشاط للآخرين.[1]

-**المهارات الإنسانية :** وتتمثل في القدرات التي تمكن المقاول من تطوير علاقاته مع مرؤوسيه وزملائه لخدمة المشروع والمؤسسة بشكل عام، حيث أن هذه العلاقات تبني على الاحترام والثقة والدعم المستمر للعنصر البشري داخل المؤسسة والاهتمام بمشكلاته خارج المؤسسة، وهي قدرات تتعلق بالاستجلاب والتحفيز والاستمالة للآخرين والمعاملة الحسنة والتصرف اللبق مع أعضاء المؤسسة.

المطلب الثالث: دور المقاولاتية في تحقيق التنمية

للمقاولاتية دور فعال في تحقيق التنمية لا سيما وأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد، فهي قادرة على تعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، ونحاول إبراز دور المقاولاتية في تحقيق التنمية فيما يلي:

-**تنويع الهيكل الصناعي:** تؤدي أعمال المقاولة دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفـــــروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها وكذلك صغر حجم رأس مالها، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها.

-**تدعيم التنمية الإقليمية:** تتميز المقاولات بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة، وذلك نظرا لإمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، كما انها أعمال لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تشترط تكوينا عاليا في العمل الإنتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير، أو تكنولوجيـــــا عالية، لذلك فهي تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، والتخفيف من مشاكل الإسكان والتلوث البيئي.[2]

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر مبارك، العمل الحر :ثقافة مجتمع أو متطلبات مرحلة الملتقى الثاني للمنشأة الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية المنشآت الصغيرة، السعودية، نوفمبر 2014، ص28-29.

[2] مراح مراح حياة، المقاول الجزائري الجديد بين المعاناة والإبداع، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 36.

-معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية :تساهم المقاولاتية في علاج الاختلالات الاقتصادية المتعلقة بانخفاض معدلات الادخار والاستثمار لا سيما في الدول النامية، وذلك نظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، بالإضافة إلى ذلك فهي تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع محليا بدلا من استيرادها، وتصدير السلع الصناعية، ونظرا لاعتمادها على كثافة العمل لذلك تستغني عن استيراد التكنولوجيات العالية ذات التكاليف الباهظة.

- **تنمية الصادرات**: إن تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيرا ومتزايدا في موازين بدفوعاتها وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تستلزم شبكات تجارية معقدة وكبيرة جدا من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، إلا أنه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير.

- **جذب المدخرات:** يمكن للمقاولاتية تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي، وبكونهم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، ذلك أن حاجة المقاولة لرأس المال هو طلب محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تكون كافية لإقامة مقاولة، بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة وعرضة للإنفاق الترفي أو حتى إيداعها في البنوك، وهكذا فإن انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه الصناعات يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين، الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.[1]

المبحث الثاني: المرافقة المقاولاتية

تعتبر المرافقة المقاولاتية من بين الأساليب الحديثة التي انتهجتها الدول للارتقاء بهذا القطاع الحيوي، ونحاول من خلال هذا المبحث التعرف على ماهية المرافقة المقاولاتية وأهميتها بالإضافة إلى مراحلها وأشكالها.

المطلب الأول: تعريف المرافقة المقاولاتية وأهميتها

تعتبر المرافقة من أهم الآليات المبتكرة لدعم إنشاء المؤسسات بالنظر إلى كثرة التعقيدات المصاحبة لإنشائها، وقد ظهرت المرافقة المقاولاتية منذ عديد السنوات في الميدان العملي، لكن أكاديميا فهي حديثة النشأة ابتداءً من سنة 2000 من خلال أعمال كوكو دوكو KOKO DOKO[2].

[1] محمود أمين زويل، دراسة الجدوى وإدارة المشروعات الصغيرة، الإسكندرية،2001، ص3 .

[2] Hackett S. M. et Dilts D. M, A Systematic Review of Business Incubation Research, The Journal of Technology Transfer, Vol. 29, No. 1, 2004, p p 55-82.

ويعتبر تعريف المرافقة المقاولاتية وخاصة مرافقة المؤسسات الصغيرة أمر معقد لحد ما، ويرجع سبب هذا التعقيد إلى تعدد الفاعلين في هذا المجال وتشعبهم وتنوع أشكال المرافقة وإجراءات تنفيذها[1].

تعرف المرافقة المقاولاتية حسب أندري لوتأوسكي بأنها محاولة لتجنيد الهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المقاول[2]، فهذا التعريف يركز على عرض المرافقة من جانب المكونات الأساسية التي ينبغي أن تتوفر عليها، والتي ينبغي أن توفرها للمقاولين حتى يتمكنوا من تجاوز المصاعب التي قد تصادفهم.

كما تعرف المرافقة على أنها إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة، تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء، وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به[3]، وتعرف المرافقة أيضا بأنها عملية ديناميكية التنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة[4].

فالمرافقة المقاولاتية تتمثل في إجراء يشتمل على القيام بنقل شخص ما من حالة إلى أخرى، وهذا بالتأثير عليه لاتخاذ قرارات معينة، حيث تهدف المرافقة إلى جعل المنشئ مستقل، وبالتالي فهي تخص المقاول صاحب المؤسسة، فهي تهدف إلى مرافقة شخص أو فريق مقاولاتي يحمل فكرة استثمارية، وقيادة هذه الفكرة من أجل الوصول إلى مشروع قابل للاستمرار[5]

كما يمكن تعريف المرافقة المقاولاتية باعتبارها شبكة دعم على أنها مجموعة الخدمات المقدمة للمقاول من طرف أجهزة المرافقة، هذه الأخيرة تهتم بالاستقبال والتوجيه، هيكلة المشروع قبل تقديمه لمجلس الموافقة، الكفالة، متابعة المؤسسة، تكوين نادي للمقاولين[6]، أي أنها تتعلق باتباع سيرورة تشمل ثلاث مراحل هي:[7]

---

[1] -بوخمخم عبد الفتاح; صندرة سايبي، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، واقع التجربة الجزائرية، المؤتمر الثاني القضايا المملكة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 14-15 أفريل 2009، ص3.

[2] Christian Marbach, L'appui à la création de PME, Point de vue du créateur, Agence des PME, 1ére édition, N° 02, Janvier 2003, P 43.

[3] D DUVERT Régis, HEKIMIAN Norbert, VALLAT David, L'appui à la création d'entreprise ou d'activité, étude pour la Direction Régionale du Travail, de l'Emploi Et de la Formation Professionnelle Rhône Alpes(DRTEFP), Ministère des Affaires Sociales, du Travail et de la Solidarité, France, Mai,2002, p48.

[4] عبد السلام أبو قحف وآخرون، حاضنات الأعمال فرصة جديدة للاستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 10.

[5] صندرة سايبي، سيرورة انشاء المؤسسة أساليب المرافقة، مرجع سابق، ص42.

[6] المرجع نفسه، ص42.

[7] كمال زيتوني، كريم جابز، المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر، ورقة المقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم

- استقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة ;
- تقديم خدمات تتناسب وشخصية كل فرد ;
- متابعة المؤسسات الفتية لفترة عموما تكون طويلة حسب طبيعة المرافقين.

وحسب Olivier CULLIERE فإن المرافقة تشمل خدمات التحسيس، الاستقبال، الإعلام، النصح، التكوين، الدعم اللوجيستيكي، التمويل، الإنشاء والمتابعة للمؤسسات الجديدة، كما يرى أن نشاط هيئات الدعم والمرافقة يقوم على التقريب بين مجموع الفاعلين في عملية إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة من الهيئات القانونية، المنظمات الاستشارية، الجماعات المحلية، الوكالات العامة والخاصة، الجمعيات المهنية، المجالس المختلفة، البنوك، مؤسسات التأمين، الضرائب، مؤسسات رأس مال المخاطرة وغيرها[1].

بناء على التعاريف السابقة يمكن تعريف المرافقة المقاولاتية بأنها عملية منظمة من طرف ثلاث جهات (المرافق، هيئة المرافقة، المقاول) تتم خلال مدة زمنية محددة، تسمح للمقاول بالاستفادة من مختلف ديناميكيات التعلم كالتدريب والتوجيه...، بالإضافة إلى الحصول على الموارد بمختلف أشكالها سواء مالية أو معلوماتية...، وكذا المساعدة على اتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: مراحل المرافقة المقاولاتية

تكمن حركية المرافقة في جملة المراحل التي يتم انتهاجها من أجل مساعدة حاملي المشاريع في تطوير أفكارهم وتجسيدها على أرض الواقع من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ويمكن تحديد هذه المراحل من خلال الاعتماد على معيارين: وقتية التدخل وكذا حسب دور المتدخلين.

1- وقتية التدخل: وتتكون من ثلاث مراحل هي مرافقة المؤسسة قبل الإنشاء وهو ما يسمى بالمرافقة القبلية، ومرافقتها أثناء الإنشاء، وكذا بعد إنشائها أي المرافقة البعدية[2].

- **المرافقة القبلية:** وتكون هذه المرحلة عند قدوم المقاول إلى هيئة المرافقة لأول مرة، حيث تقام معه جلسات أولى تسمى بمرحلة المرافقة القبلية التي يتم فيها استقبال المقاول، ويختلف شكل الاستقبال من هيئة الأخرى، حيث أن بعضها يكتفي بأول لقاء لتقديم بعض المعلومات وتوجيه

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011، ص3.

[1] Accompagnement des jeunes entreprises : entre darwinisme et assistanat », centre d'étude et de recherche sur les organisations et le management (CEROM), Montpellier, 26 mai 2005 -P2.

[2] D Régis, H Norbert, V David, Op Cit, p38.

المقاول (حامل المشروع)، أما الأخرى فهي تقوم منذ اللقاء الأول بتحليل وتقييم إمكانيات المشروع (شكل المشروع، المنتج، السوق...).

فمرحلة المرافقة القبلية تقوم في الأساس على التعارف بين كل من حامل المشروع والهيئة المرافقة، كما تسعى إلى معرفة حالة تقدم المشروع؛ احتياجات المشروع؛ التوفيق بين حاجيات هيئة الدعم ومتطلبات حامل المشروع.

وتختلف مدة وشكل الاستقبال من هيئة لأخرى، حيث يمكن أن تكون عبارة عن مقابلات و/أو مكالمات هاتفية دورية، أو عبارة عن مواعيد مستمرة، كما يمكن أن يكون استقبال حاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي، بالإضافة إلى ذلك فمدة الاستقبال متغيرة أيضا من موعد واحد إلى عدة مواعيد ومن بضع دقائق إلى عدة ساعات حسب أهمية ونوع المشروع.

فعملية المرافقة الأولية هي أول اتصال بين حامل المشروع وهيئة المرافقة، والتي يطغى عليها الطابع الإعلامي، حيث يتم فيه أخذ فكرة حول هدف المشروع وأهميته وكذلك وضعية صاحب المشروع وما هي طموحاته وما ينتظره، في المقابل تسعى هيئة المرافقة في هذه المرحلة إلى تسليط الضوء على الخدمات التي يمكن أن تقدمها لحامل المشروع، وإظهار أهمية المرافقة في نجاح واستمرار المشروع، ولذلك تحتاج هذه الهيئات إلى كفاءات مهنية وخبرات عالية في الميدان الاستقبال وتوجيه حاملي المشاريع، والإجابة على الأسئلة المختلفة للمقاولين الذين يختلفون في أهدافهم وطموحاتهم وفي أشكال المشاريع المقترحة.

-**المرافقة خلال الإنشاء:** تتميز هذه المرحلة بمجموعة من الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة تتمثل فيما يلي:[1]

- إعداد وتشكيل ملف إنشاء المشروع: يتمثل في خطة عمل تتضمن: تقديم صاحب المشروع؛ وصف المشروع؛ وصف السلعة أو الخدمة؛ السوق؛ رقم الأعمال الوسائل التجارية؛ وسائل الإنتاج الملف المالي: جدول حسابات نتائج تقديري، الاحتياج في رأس المال العامل، خطة التمويل، مخطط الخزينة، الرسم على القيمة المضافة TVA، عتبة المردودية.
- البحث عن الوسائل المالية: (قروض، إعانات، مساعدات،).
- القيام بالخيارات الجبائية، الاجتماعية، والقانونية.
- المرافقة يمكن أن تصل إلى غاية المساعدة في تخطيط وإنجاز خطوات إنشاء المشروع.
- الاستقلالية تحاول هيئات الدعم والمرافقة تشجيع استقلالية المقاول في اتخاذ القرارات الخاصة بمشروعه وذلك راجع لسببين اثنين؛ الأول هو أن الاعتماد على الذات يمكن المقاول من التعلم الذاتي لأساليب قيادة وتسيير المشروع،

[1] Messeghem K, Naro G, Sammut S, op.cit, p 50.

وذلك بالاعتماد على الشركاء والمتعاملين الاقتصـــــــــــاديين، بحيث يستفيد المقاول من هذه المعارف حتى في حالة فشل المشروع لأنها تعتبر مكسب معرفي في حالة القيام بمشروع جديد، أما السبب الثاني هو تمكين هيئة المرافقة من تحقيق اقتصاد في الخدمات المقدمة بهدف ربح الوقت والتوجه إلى مشاريع جديدة، وفي هذا الإطار تقوم أغلب هيئات الدعم بالاستعانة بمؤسسات أخرى لخدمة المقاولين مثل الغرف الاستشارية، ومكاتب الدراسات...إلخ.

إن هذه الخدمات المذكورة موجودة في أغلب هياكل الدعم والمرافقة، إلا أن تنظيم هذه العمليات يختلف من هيئة لأخرى، فهناك بعض الخدمات التي يمكن أن تقدم لحاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي في حالة التدفق الهائل لحاملي المشاريع، وفي هذه الأخيرة يتم تحقيق الحد الأدنى من الأبعاد الفرديـــــــــــة (الخصوصية)، وذلك في شكل مواعيد فردية مع حاملي المشاريع.

وهناك اختلاف أيضا في الوقت المخصص لحامل المشروع ومدة تركيب المشروع: فهناك بعض الهيئات التي تخصص من عدة ساعات إلى مدة محدودة بالنسبة للمشاريع البسيطة حيث تتراوح مدتها المتوسطة في حدود 10 ساعات، أما بالنسبة للمشاريع الأكثر تعقيدا يمكن أن تصل من 30 إلى 40 ساعة ومدة تركيب المشروع تكون خلال 15 يوم كحد أدني ويمكن أن تصل إلى غاية سنة كاملة.

- **المرافقة بعد الإنشاء (المتابعة):** القليل من هيئات الدعم تقوم بمتابعة المؤسسات الصغيرة بعد إنشائها، ومع ذلك تهتم الهيئات المتخصصة في الدعم المالي كثيرا بهذه العملية، والسبب في ذلك بدون شك هو محاولة التحقق من إمكانية استرجاع الأموال المقروضة، وعموما تتضمن المتابعة بعد الإنشاء مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليتين، يتم فيها بحث العناصر التالية:[1]

- التسيير: الخزينة، الوضعية المالية، تشكيل لوحة قيادة مالية؛
- الجانب التجاري: البحث عن الزبائن، الاتصال؛
- الرؤية الاستراتيجية؛
- أسئلة مختلقة: العقود، المناقصات...الخ.

كما تساعد هذه المرحلة من المرافقة في حالة وجود بعض المشاكل المحتملة في بعض المشاريع في حلها من خلال تنظيم مواعيد دورية مع صاحب المؤسسة، وهناك بعض الهيئات تقوم بتنظيم اجتماعات إعلامية كل شهرين أو ثلاثة أشهر يقوم بتنشيطها مختصون، تتمحور حول تسيير المؤسسات الصغيرة، طرق التوظيف، تأمين الممتلكات والأشخاص، الإعفاءات...

[1] FAYOLLE, Entrepreneuriat : Apprendre à entreprendre, op.cit, p71.

2- من حيث دور أطراف المرافقة: تصنف المرافقة أيضا حسب دور الأطراف الفاعلة في كل مرحلة من مراحل المرافقة إلى:[1]

-مرحلة الفهم من أجل تأدية فعل المرافقة: تعتبر الاستراتيجية والخبرة العاملان الأساسيان اللذان يساعدان المنشئ والمرافق على تأدية وظائفهما كفاعلان استراتيجيان، فوضع استراتيجية صحيحة عامل يؤثر على الفعل الذي يقوم به المنشئ و المرافق حيث في هذه المرحلة الأولى من المرافقة يقوم المرافق بتوجيه المنشئ للتنمية وذلك بأن يزوده بالمعرفة، و هذا ما يساعد على اختيار استراتيجية مناسبة، دون نسيان بأن المرافق يجب أن يكون قد تلقى تكوينا عاليا، واكتسب خبرة من أجل مرافقة المنشئ، حيث يشير Verstraet إلى أن الخبرة المكتسبة للمرافقين أثناء العمل تمهد إلى فكرة وضع استراتيجية تساعد في تأدية عمل المرافقة بكل سهولة، و هذا ما يأتي عن تكوين جيد، أي أنه يجب تكوين المرافقين جيدا.

- مرحلة المرافقة من أجل التسيير مع التفكير في التعقيدات: يشير Stéphane Marion إلى أنه في هذه المرحلة أن القيمة الموجودة تتمثل في النصيحة التي يقدمها المرافق للمنشئ، والتي تكمن في كيفية التعامل وتكيف المنشئ معها، وليس في تطبيقها حرفيا، بشرط أن تضمن استقلالية المنشئ، فعندما يقدم المرافق النصيحة للمنشئ فهو حر في تقبلها وتنفيذها، فإن لم يقتنع بها فلا يتعامل معها ويرفضها.

- مرحلة المرافقة من أجل التطوير الدائم و الاختراع : في هذه المرحلة يظهر المقاول براعته وأفكاره ويستخدم طاقاته وقدراته الكامنة، حيث يقوم بتطوير مؤسسته وتغييرها، و ذلك بإدخال تقنيات جديدة ومتطورة، وفي هذه المرحلة يكون دور المنشئ رئيسي، أما دور المرافق فهو مراقب فقط لتصرفات المنشئ من بعيد لأنه يكون بهذا وصل المنشئ إلى بر الأمان.

المطلب الثالث: أنواع ومجالات المرافقة المقاولاتية

1- أنواع المرافقة المقاولاتية:

يمكن أن تأخذ المرافقة أنماط متعددة حسب مصدرها، طبيعتها، مستوى تدخلها، والقطاع الذي تهتم به، ونحاول تلخيص مختلف هذه الأنواع في الجدول التالي:

[1] Stéphane Marion, Xavier noël, Sylvie Sammut, Patrick Semicourt : Réflexions sur les outils et les méthodes à l'usage du créateur d'entreprise, éditions de l'adreg, Avril 2003, P17.

الجدول رقم (01): أنمـــــاط المرافقـــــــة

معايير التصنيف	نوع المرافقة
حسب مصدر المرافقة	- مرافقة عمومية (الدولة، الهيئات المحلية). - مرافقون خواص (الخبراء المرافقين الخواص، مكاتب الخبراء المحاسبين، المرافقة محافظ الحسابات البنكيين....) - المنظمات غير الحكومية. -المرافقون الأجانب -المنظمات الدولية. - المرافقون الخواص الدوليون. - المنظمات غير الحكومية الدولية.
حسب طبيعة المرافقة	- المرافقة المؤسساتية -تحت شكل هيئات، تحت شكل قوانين وقواعد. - مرافقة أجنبية -تدخل مباشر، تدخل غير مباشر. - وساطة في التجهيزات. - التزويد بالتجهيزات. - وضع خبراء تحت التصرف. - مرافقة في مجال التسيير -التكوين-الاستشارة.
حسب قطاع النشاط المتدخل فيه	-مرافقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة. -مرافقة المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة. -مرافقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع النقل. -مرافقة المؤسسات الصغيرة في القطاع الرسمي وغير الرسمي.

المصدر: صندرة سايبي، المقاولية واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص 22.

يظــهر من خــلال الجــدول رقم (01) إن المرافقة المقاولاتية تختلف باختلاف معيــار التصنيف وهذا ما يعكس شمولية المقاولاتية في جميع القطاعات الاقتصادية فنجد مثلا حسب قطاع النشاط المتدخل فيه تختلف المرافقة إلى مرافقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومرافقة المؤسسات الزراعية.

أما من خلال طبيعة المرافقة نجد المرافقة المؤسساتية تحت شكل هيئات تحددها قوانين وقواعد في حين نجد المرافقة بشقيها العمومية والخاصة والمرافقة الدولية أي حسب مصدر المرافقة.

كما صنفت المرافقة المقاولاتية أيضا إلى:[1]

- **المرافقة المعنوية :**و هي من أهم أنواع المرافقة التي يحتاجها المنشئ منذ النقطة الأولى لانطلاق مشروعه، فهذه المرافقة تقدم للمنشئ النصح و التوجيه والإرشاد، حيث تعمل على بلورة أفكاره أو ضبطها، و تجسيدها على أرض الواقع، لأنه عادة عندما يفكر المنشئ في إنشاء مشروعه تتراود عليه عدة أفكار، و هو في هذه الفترة بحاجة لمن يؤكد له صلاحية هذه الفكرة و إمكانية تطبيقها على الواقع، حتى لا تبقى مجرد فكرة، ثم يحدد له ما هي الاستراتيجية التي سيتبعها للوصول إلى الهدف الذي يجب عليه تحديده بدقة، وهذا هو الدور الذي يؤديه المرافق في أولى مراحل عملية مرافقته للمنشئ حيث يقوم برفع معنوياته و تشجيعه.

- **المرافقة الفنية:** في هذه المرحلة يقوم المرافق بمساعدة المنشئ في دراسة الجدوى الاجتماعية أي الموارد الاجتماعية التي يحتاجها لمشروعه، و تحديد الشروط اللازمة لإنجاح المشروع من اختياره للموقع، والآلات، وكذلك مساعدة صاحب المشروع فيما يتعلق بأساليب الإنتاج، واستخدام الأنظمة المعلوماتية، بعد أن يكون قد حدد هو والمرافق الهدف الذي يريد الوصول إليه بدقة، و ذلك بأن يجردا و بالتفصيل كل حيثيات المشروع دون إهمال أي شيء منها، لأن أي خطأ أو تهاون في هذه المرحلة يؤدي إلى نتيجة يكون مآلها فشل المشروع، لهذا يجب أن يتوقع المرافق و المقاول كل المخاطر والصعاب التي يمكن أن يواجهها أثناء تنفيذ فكرة المشروع، لأن هذه المرحلة من المشروع تعتبر حساسة لأنها مرحلة اتخاذ القرارات، و وضع التكتيكات، التي سيتبعانها لتنفيذ الاستراتيجية التي حدداها في المرحلة الأولى من المرافقة.

- **المرافقة الإعلامية:** تتمثل في المساعدات التي يقدمها المرافق للمنشئ، وهي أن يوجهه للطرق التي تمكنه من إقامة أنظمة المعلومات والاتصال داخل مؤسسته، كما يتضمن هذا النوع من المرافقة مجال التسويق لقطاع المؤسسة الصغيرة، ولهذا يجب على المرافق أن يمنح المقاول المساعدة في مجال كيفية الإشهار والترويج بمنتجه.

- **المرافقة أثناء التدريب والتكوين:** وتعتبر المرافقة هنا بمثابة عملية تلقين وتعليم، ففي هذه المرحلة من المرافقة يقوم المرافق بتلقين دروس للمنشئ عن المقاولة، وكيفية إنشاء مؤسسة، ويعرفه بصفات المقاول الناجح الذي يعتبر قائدا ومبادرا، حيث يرتبط هذا النوع

[1] رحيم حسين: نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أبحاث روسيكادا، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، العدد 3، ديسمبر 2005، ص ص 41- 42.

من المرافقة بضرورة تشكيل مجمع من المنشئين قائم على الكفاءات. وينبغي أن يكون التدريب والتكوين مستمرا مع استمرار المؤسسة الصغيرة، فهو لا يتوقف عند مرحلة من مراحل إنشاء المؤسسة، حيث تتم هذه المرافقة من خلال توفير دورات للتكوين، وذلك بتشجيع عقد الملتقيات والندوات المتخصصة، وكذا دعم اقتناء الكتب والمجلات العلمية، والأدلة النموذجية للمشاريع، حتى يستفيد منها المقاول في مشروعه.

- **المرافقة التكنولوجية:** فضلا عن ضرورة توفير قاعدة تكنولوجية وطنية، ينبغي تشجيع المؤسسات الصغيرة على التكنولوجيا، واستخدامها، وذلك من خلال التوجيهات التي يقدمها المرافق للمنشئ عن التكنولوجيا الحديثة ودعم أسعارها.

- **المرافقة الإدارية:** تتمثل في التسهيلات التي يقدمها المرافق للمنشئ والمتعلقة بالإجراءات الإدارية، كتبسيط الوثائق الإدارية الخاصة بالترخيص والتسجيل، وإجراءات الحصول أو امتلاك العقار ... إلخ.

- **المرافقة المالية:** لعلها من أهم ما ينتظره المنشئ عموما، حيث تشمل المساعدة المتعلقة بالتمويل، خاصة ترقية الادخار ومؤسساته، والمساهمة في ضمان جزء من القروض، وتخفيض تكلفة التمويل، وتمديد أجال السماح، والإعفاء الكلي أو الجزئي، ولفترة محددة من الضرائب والرسوم الجمركية، أو الإعفاء من الضمان الاجتماعي خلال فترة محددة، وكذا منح مساعدات مباشرة خاصة لبعض المشاريع، كمشروعات التجديد أو تلك التي تساهم في تشغيل عدد ما من العمال أو المشروعات التي تقام في المناطق النائية.

-**الإفراق:** يعتبر الإفراق أحد الأنماط الجديدة التي بدأت تأخذ مكانها في مجال مرافقة المؤسسات الصغيرة، ويتمثل الإفراق في قيام مؤسسة ما بدفع عمالها إلى إنشاء مؤسساتهم الخاصة، و منحهم مساعدات مالية، ودعم إمدادي، مع الحق في العودة إلى الوظيفة في المؤسسة الأم في حالة فشل مؤسساتهم الجديدة[1]، وتكمن أهمية الإفراق بالنسبة لمرافقة المنشئ في أنها تدفع بالعمال إلى الانفتاح أكثر على المحيط الخارجي، وإلى تجسيد أفكارهم ومشاريعهم، في إطار هيكل مستقل، و هذا ما يسمح لهم أيضا بالاستفادة من المزايا التالية: التكوين المساعدة المالية، الإمدادية (سكريتارية، هاتف، .. الخ)، الاستشارة التقنية والتجارية والقانونية، المساعدة على انطلاق المؤسسة الجديدة (تأجير الآلات والمعدات، تحديد حجم النشاط المناسب من طرف المؤسسة الأم ...الخ) والتي تسمح بمتابعة المؤسسة الجديدة.

2- أشكال المرافقة المقاولاتية:

يمكننا أن نلخص أشكال المرافقة المقاولاتية في الجدول الموالي:

[1] اصندرة ساندرا، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسة الصغيرة، مرجع سابق، ص 54

الجدول رقم (02): أشكال المرافقة المقاولاتية

الشكل	تعريفه	دوره بالنسبة للمقاول	ميدان تطبيقه
التدريب	مرافقة شخصية لإكساب الثقة الذاتية للمقاول من خلال نقل معارف نظرية وتطبيقية	تطوير الأداء الشخصي	الرياضة، الاعمال التجارية، اصحاب المؤسسات
الوصاية	مرافقة شخص من طرف شخص أخر أكبر منه سنا ويفوقه خبرة	الحصول على معارف جديدة او موروثة وادماجه داخل المؤسسة	في المؤسسة او بعض النشاطات الحرفية
التوجيه	مساعدة الأجيال على تكوين مسار مهني من طرف خبير عادة ما يكون في مجال الأعمال	الاستفادة من خبرة شخص كبير لبناء مسار مهني	عدة مراحل من حياة المؤسسة كالإنشاء او إعادة الانشاء
الاستشارة	تشخيص الوضعية للمساعدة على إيجاد حلول لمشاكل شخصية او أزمات مهنية من طرف مختصين	حل المشاكل من طرف المختصين	أي وضعية تستدعي خبرة في مجال معين

SOURCE : Paul,M, L'accompagnement, une posture professionnelle spécifique,L'Harmattan, Paris, 2004.

يظهر من خلال الجدول أن أشكال المرافقة المقاولاتية هي أربع أشكال أساسية التدريب، الوصاية، التوجيه والاستشارة، وترتكز هذه الأشكال في مجملها على مبدأ معرفة/علاقة الذي يتلخص في سلسلتين: سلسلة المحادثة (من الحوار إلى النقاش)، وسلسلة التكيف (من الاستكشاف إلى الاستيعاب)، فسلسلة المحادثة تعتبر كل من الحوار و النقاش من ركائزها، فالحوار الاستكشافي عن طريق الاستماع، الملاحظة، طرح فرضيات و محاولة التأكد من صحتها، كل هذا يساعد على تفاعل أطراف المرافقة وكذا تقبل وجهات النظر المتباينة للوصول إلى إجماع في الآراء، في حين يكون الهدف من

النقاش هو تفسير المسائل المعقدة والتوصل إلى اتخاذ القرار[1]، وسلسة التكيف والتي تنتقل فيها المعرفة من مرحلة الاستكشاف إلى مرحلة الاستيعاب، حيث تكون في المرحلة الأولى معارف ذاتية مستقلة غير منظمة ومتشعبة لكن عند إدماج الفرد لمختلف المؤثرات و المحفزات بطريقة انعكاسية و ترابطية في سلوكه لبنـــاء أشياء جديدة هنا يكـــــون في مرحلة الاستيعـــــاب الذي يعبر عن مدى قـــــدرة الفـــــرد على إعـــــادة تنظيم معارفه للاندمـــــاج مع الوضع الحالي، فالاستيعاب لا يعني بالضرورة إلغاء الوضع السابق أو تعويضه بالوضع الجديد، وإنما يقضي بالتكيف المثالي مع متغيرات الوضع الحالي من خلال إحداث تغييرات في معارفه السابقة.[2]

[1] Ellinor L. et Gerard G, Dialoguem, Rediscover the Transforming Power of Conversation, John Wiley & Sons, New York, 1998, P52.

[2] M Bayad, M Gallais, Marlin X. et Schmitt, Entrepreneuriat et TPE,la problématique de l'accompagnement, Réseau Artisanat Université, Annales 2009-2010, P 50.

المبحث الثالث: واقع المقاولاتية في الجزائر

أضحت الجزائر تولي اهتمام كبيرا للمقاولاتية نظرا لدورها في الاقتصاد الوطني، ونحاول من خلال هذا المبحث التعرف على تطور المشاريع المقاولاتية في الجزائر بالإضافة إلى التعرف على كل من أجهزة مرافقة المشاريع المقاولاتية وأجهزة دعمها.

المطلب الأول: تطور المشاريع المقاولاتية في الجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشكل المفضل للمشاريع المقاولاتية، ويعرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسات تنتج سلع وخدمات تشغل من 1 إلى 250 فرد، ولا يتجاوز رأسمالها 2 مليار دينار، وتتمتع بالاستقلالية القانونية[1].

وقد شهده الجزائر عدة إصلاحات ساهمت في تطور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية السداسي الأول من سنة 2018 إلى 1.093.170مؤسسة من بينها 262 مؤسسة عمومية، بقدرة تشغيلية تقدر ب 2.690.246 عامل، هذه المؤسسات تتوزع جغرافيا على مختلف مناطق الوطن ويحتل وسط البلاد الصدارة في تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم الشرق بحوالي 11.72%، ثم الغرب بحوالي 4.49%.

يوضح الجدول الموالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة المؤسسات الخاصة منها والعامة في آخر إحصائيات في نهاية السداسي الأول من سنة2021.

الجدول 3: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها

نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
مؤسسات خاصة	**1 266 995**	**99,98**
مؤسسات عمومية	**225**	**0.02**
المجموع	**1 267 220**	**100**

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدر بحوالي 99,98% وهذا ما يوضح ويعكس توجه اقتصاد الدولة إلى الاهتمام وإعطاء القطاع الخاص الأولية القصوى من خلال تقديم دعم المقاولين من أجل إنشاء مؤسساتهم وتنازلها عن القطاع العام في هذا النوع من المؤسسات.

[1] قتال عبد العزيز، وعزايزية سارة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي،2018، ص 03.

من خلال الجدول الموالي نوضح عدد كل من المؤسسات المصغرة، المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة حسب آخر الإحصائيات إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة2021:[1]

الجدول 4: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم من 2009 إلى غاية السداسي الأول من 2021

نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
المؤسسات المصغرة (أقل من 10 عمال)	**35267**	**97,57**
المؤسسات الصغيرة (من 10 إلى 49 عامل)	**792**	**2,19**
المؤسسات المصغرة (من 50 إلى 249 عامل)	**88**	**0,24**
المجموع	**36147**	**100**

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم.
.(https://www.industrie.gov.dz/Bulletin-de-veille-statistique)

من خلال الجدول يتضح لنا أن المؤسسات المصغرة تمثل النسبة الكبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكننا تفسير سببه بأن المؤسسات المصغرة هي الأسهل لتـــأسيس مقارنة بالمؤسســـــــات الأخرى، بالإضافة إلى أن الأفراد يفضلونها لسهولة تسييرها، بالإضافة إلى الامتيازات التي يستفيد منها هذا النوع من المؤسسات من تسهيلات الدولة ودعمها لها من خلال وكالة الدعم وتشغيل الشباب وصندوق المشترك للقروض المصغرة وغيرها، مما ساعد الشباب على إنشاء هذا النوع من المؤسسات.

[1] https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique.

الجدول 5: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع من 2009 إلى غاية السداسي الأول من 2021

القطاع	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
الفلاحة	**7 690**	**0,62**
الطاقة والمناجم والخدمات ذات الصلة البناء والأشغال العمومية	**3 115**	**0.254**
البناء والأشغال العمومية	**193 964**	**15.750**
الصناعات التحويلية	**106 121**	**8.622**
الخدمات بما في ذلك المهن الحرة	**631459**	**51.29**
الحرف	**288 724**	**23.45**
المجموع	**1231073**	**100**

المصدر: (https://www.industrie.gov.dz/Bulletin-de-veille-statistique).

من خلال الجدول يتبين لنا أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة2021 ، تتوزع في قطاع الخدمات بنسبة**51.29** %،وهي النسبة الأكثر مقارنة بالقطاعات الأخرى، وتلاها مباشرة قطاع الحرف بنسبة**23.45**%، والبناء والأشغال العمومية ب**15.750**%، وبنسبة أقل قطاع الصناعات التحويلية ب**8.662** %، لتكاد تنعدم في قطاعي الفلاحة والطاقة والمناجم بنسب على التوالي : **0,62**% و **0.25**%، وترجع سيطرة قطاع الخدمات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتوفر الإمكانيات التي يقتضيها قطاع الخدمات فهي في المتناول ويمكن توفيرها، بالإضافة إلى سهولة إجراءات تأسيس هذا النوع من النشاطات، بالإضافة إلى سهولة التمويل الجماعي لها حيث تسمح لكل فرد من أفرادها باستثمار مبلغ مالي مع أعضاء آخرين بهدف تمويل هذه المشاريع دون الحاجة إلى اللجوء إلى صيغ التمويل التقليدية مثل البنوك، فضلا عن الربح السريع الذي يحققه قطاع الخدمات متمثلا في التجارة[1].

المطلب الثاني: هيئات مرافقة المشاريع المقاولاتية في الجزائر

نظرا لتفطنها بأهمية تنمية شبكات مرافقة المقاول ودورها الكبير في زيادة عدد المؤسسات المقامة بالإضافة إلى ضمان بقائها واستمرارها في السوق قامت الجزائر

[1] بوزبدة حميد، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017، ص 10.

بإنشاء العديد من الهيئات المختصة في مرافقة المشاريع المقاولاتية، والتي نبينها في الآتي:

أولا: مشاتل المؤسسات

لقد تم إنشاء مشاتل للمؤسسات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003[1]طبقا لأحكام المادة 12من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتمحور نشاطها حول مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، أما عن شكلها القانوني فهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتكون المشاتل في أحد الأشكال التالية:

1. **المحضنة** :هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
2. **ورشة الربط**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة وأمها الخلفية؛
3. **نزل المؤسسات**: هيكل يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

وتتمثل مهام المشاتل في:

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع؛
- احتضان المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم يستفيدون منها بصيغة الإيجار، تهدر المشتلة على تسيير هذه المحلات التي تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاطات المشروع؛
- تسهر على تقديم مجموعة من الخدمات للمؤسسات المحتضنة حيث تضع تحت تصرفهم تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي، زيادة على تقديم مجموعة من الخدمات المشتركة نذكر من بينها استهلاك الكهرباء والغاز والماء؛
- تقديم إرشادات خاصة تتمثل في الاستشارة المقدمة للمؤسسات حيث تسهر على مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعدها وزيادة على وظيفة الاستشارة في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي، تقدم المشتلة لأصحاب المشاريع دعما يتمثل في تلقينهم مبادئ تقنيات التسيير خلال نضوج المؤسسة.

وقد قامت الجزائر في سنة 2003 بإنشاء عدد من مشاتل المؤسسات هي محضنة الأغواط، محضنة باتنة، محضنة البليدة محضنة تلمسان محضنة سطيف، محضنة عنابة، محضنة قسنطينة، محضنة وهران محضنة الـــــوادي محضنـــــــة تيزي وزو، ورشة ربط-الجزائر، ورشة ربط-سطيف، ورشة ربط-قسنطينة، ورشة ربط-وهران.

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد13، الصادر في 26 فيفري سنة 2003، ص13.

ثانيا: مراكز التسهيل

لقد تم إنشاء مراكز التسهيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ 25فيراير سنة 2003[1]وذلك طبقا لأحكام المادة 13من قانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئات تتمثل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا بالإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة حاملي المشاريع.

أما عن الطبيعة القانونية لهذه المراكز فهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وموضوعه تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتهدف مراكز التسهيل إلى تطوير ثقافة المقاول من خلال الجمع بين العديد من الجوانب الضرورية لذلك كالعمل على توفير شباك يسهر على تلبية احتياجات المقاولين، وتقديم مختلف التسهيلات الكفيلة بتلقي آجال إنشاء المؤسسات وإقامة مكان يلتقي فيه عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية وكذلك الحث على تثمين البحث العلمي من خلال التقريب بين المقاولين ومراكز البحت وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية.

وتتولى مراكز التسهيل المهام التالية:

- دراسة الملفات التي يقدمها المقاولون والإشراف على متابعتها؛
- تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وذلك بتوجيهات حسب مسارهم المهني؛
- مساعدة المستثمرين على تخطى العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية؛
- مرافقة المقاولين في ميداني التكوين والتسيير؛
- تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الاتصال المتعلقة بفرص الاستثمار والدراسات القطاعية والاستراتيجية والدراسات الخاصة بالفروع؛
- تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا الإطار تتدخل مراكز التسهيل لمساعدة المقاولين عن طريق ما يأتي:

- مراقبة حسن التكامل بين المشروع وقطاع النشاط المعنى ومسار المقاول واهتمامه؛
- إعداد مخطط العمل عند الاقتضاء؛
- اقتراح برنامج تكوين أو استشارة يتكيف مع احتياجات المقاول الخاصة؛
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها؛
- مساعدة المقاول على هيكلة استثماراته على أحسن وجه؛
- مساعدة المقاول في مساعيه الرامية إلى تحويل التكنولوجيا؛

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد13، الصادر في 26 فيفري سنة 2003، المرجع سبق ذكره ص18.

- مرافقة المقاول لدى الإدارات والهيئات المعنية من أجل تجسيد مشاريعهم.

وقد تم إنشاء عدد من مراكز التسهيل في كل من: الشلف، الأغواط، بجاية، البليدة، الجزائر، جيجل، سطيف، سيدي بلعباس، قسنطينة، وهران، بومرداس، الوادي تيبازة، غرداية.

المطلب الثالث: أجهزة دعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر (الهياكل الداعمة)

في إطار الجهود الرامية إلى ترقية المقاولايتة في الجزائر قامت الدولة بإنشاء العديد من الأجهزة التي تسهر على مساعدة الشباب البطالين في استحداث أنشطتهم الخاصة، وتأتي على رأس هذه الأجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وجهاز دعم استحداث نشاطات البطالين على مستوى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أولا :الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 1996[1]، حيث تم وضعها تحت سلطة رئيس الحكومة، بينما كلف الوزير المكلف بالتشغيل بالمتابعة العملية لجميع نشاطاتها وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[2].

كما تضمن المرسوم رقم 20-329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020 تحويل تسمية أونساج إلى " الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الذي يعـــــدل و يتمم المرسوم التنفيـــــذي 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 [3].

ويتمثل الهدف من وراء تأسيس الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مساعدة الشباب البطالين على إنشاء مؤسساتهم المصغرة ،تستهدف الوكالة شريحة الشباب الذي تتراوح أعمارهم بين 19و35 سنة خاصة منهم من يملكون مؤهلات مهينة أو مهارات فنية، مع إمكانية رفع سن المقاول المستفيد من امتيازات الوكالة ليصل إلى 40 سنة كحد أقصى عندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل ويشترط على المقاول الراغب في الاستفادة من امتيازات الوكالة تقديم مساهمة شخصية في تمويل المشروع وتقوم الوكالة باستكمال المبلغ المتبقي من خلال منح المقاول قرضا بدون فائدة، وفي حالة اللجوء إلى البنوك تتدخل الوكالة من أجل تخفيض نسبة فائدة القرض البنكي الذي يستفيد منه المقاول ،بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الامتيازات سنتطرق إليها فيما يلي:

حرصت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على تنويع خدماتها المقدمة للشباب ذوي المشاريع المقاولاتية ونجمل مهامها في:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد52 ، الصادرفي11سبتمبر سنة1996، ص12.

[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 54، مرسوم تنفيذي رقم 03-290 مؤرخ في 6 سبتمبر سنة 2003 المـــــــادة 2، الصادر في 10 سبتمبر سنة 2003، ص 10.

[3] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 70، مرسوم تنفيذي رقم 20-329 مؤرخ في 22 نوفمبر سنة 2020 المـــــادة 3، الصادر في 25 نوفمبر سنة 2020، ص 08.

1-الامتيازات المالية

تقوم الوكالة بتمويل كل نشاطات الإنتاج والخدمات باستثناء الأنشطة التجارية البحتة مع مراعاة عامل المردودية في المشروع، وإلى غاية سنة 2003 لم يكن سقف حجم الاستثمارات التي تغطيها الوكالة يتجاوز 4 مليون دينار جزائري، ليتم رفعه بعدها ليصل إلى 10 مليون دينار جزائري.

2-الامتيازات الجبائية :

تقوم الوكالة كذلك بتقديم امتيازات ضريبية شبه ضريبية متنوعة للمقاول تتمثل فيما يلي[1]:

خلال مرحلة إنجاز المشروع يستفيد المقاول من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) فيما يتعلق بمشتريات السلع والتجهيزات التي تدخل بشكل مباشر في إنجاز الاستثمار ومرحلة استغلاله، تطبيق معدل منخفض بـ 5% فيما يتعلق بالحقوق الجمركية الخاصة باستيراد التجهيزات التي تدخل بشكل مباشر في إنجاز الاستثمار بالإضافة إلى الإعفاء من حقوق التسجيل في عقود تأسيس المؤسسات المصغرة ومن الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات.

أما خلال مرحلة استغلال المشروع فيستفيد المقاول ولمدة تصل إلى ثلاث سنوات من انطلاق المؤسسة في النشاط في مناطق العادية وإلى ست سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة من الإعفاء الكلي من الضريبة على الرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي، الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني.

3- خدمة المرافقة تعتبر خدمة المرافقة من بين الخدمات المتميزة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للمقاولين الراغبين من إنشاء مؤسساتهم الخاصة، حيث تضمن لهم خدمات الاستقبال ،الإعلام التوجيه والاستشارة خلال مرحلة إنشاء وتوسيع المؤسسة، وكذا المتابعة خلال مرحلة الاستغلال .

ثانيا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

بانتقال الجزائر إلى الاعتماد على نظام اقتصاد السوق عرفت معدلات البطالة ارتفاعا مشهوداً بسبب التسريحات الجماعية للأجراء العاملين بالقطاع العام، وفي محاولة منها للتخفيف من العواقب الاجتماعية الناجمة عن هذا الأمر قامت السلطات الجزائرية بإنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي سنة 1994[2]، و الذي كلف بمهمة تقديم التعويضات للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية المنصوص عليها في نظام للتأمين عن البطالة، بالإضافة إلى مساعدتهم من أجل إعادة الاندماج في الحياة المهنية.

وبصفته مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي يتمتع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية، أوكلت إليه صلاحيات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة، وضبط ملفات المنخرطين

[1] A. leghima.S .Menguelti, les jeunes diplomes createurs d'entreprises dans le cadre de l'ENSEJ , cas de wilaya de Tizi- Ouzou, les cahiers du CREAD, n°73 /2005, 2005 , P105.

[2] الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، نشاطات ومهام، الشرية الشهرية السوق الوطني للتأمين عن البطالة، العدد 32, ديسمبر 2006، ص1.

فيه، ومن ثم صرف التعويضات المستحقة للبطالين المعنيين بخدماته، ولم تتوقف مهامه عند هذا الحد بل امتدت لتشمل مساعدة البطال المرح على إعادة الاندماج في الحياة العملية من جديد، وفي كل مرة كانت تسند إليه مهام جديدة سنتطرق إليها بشيء من التفصيل في الفصل الثاني.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

يعتبر القرض المصغر أداة فعالة في محاربة التهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع، خاصة تلك الفئات غير المؤهلة للاستفادة من القـــروض البنكيـــة، وذلك نظـــرا لـــدوره المهم في تشجيـــع روح المقاولاتية، وتدعيم المبادرة الفردية، ونشر ثقافة الاعتماد على النفس في استحداث مناصب شغل ذاتية تتجسد في شكل أنشطة اقتصادية صغيرة تساهم في فك العزلة وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الشريحة، وفي إطار هذا المسعى قامت الدولة باستحداث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تبعا للتوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر" وطبقا لأحكام المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 04- 13 المؤرخ في 22 جانفي سنة 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر، تـــم إنـــشاء الوكـــالة الوطنيـــة لتسيير القـــرض المصـــغر بمقتضى المرســـوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي سنة 2004[1]، والوكالة عبارة عن هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، وأوكلت مهمة المتابعة العملية لنشاطاتها إلى الوزير المكلف بالتشغيل.

تتمثل المهمة الأساسية لهذه الوكالة في تسيير جهاز القرض المصغر الذي استحدث من أجل تقديم قروض مصغرة تمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر أو غير المنتظم، بشرط أن يكونوا ذوي مهارات لها علاقة بالنشاط المرتقب، وهو موجه كذلك إلى النساء الماكثات في البيت، و يكمن الهدف من وراء تقديم هذا النوع من القروض في تسهيل عملية الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات من خلال مساعدتهم على استحداث أنشطتهم الاقتصادية الخاصة التي يمكن أن تأخذ شكل عمل منزلي، صناعات تقليدية، نشاطات حرفية، وخدمية ...إلخ.

وبالإضافة إلى مهمة تسيير جهاز القرض المصغر، تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمهام التالية :

-دعم، نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم؛

- منح قروض بدون مكافأة؛

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادر في 25 جانفي سنة 2004، ص 8.

- تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي سيحظون بها؛

- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم أشكال مختلفة من الإعانات تتمثل أهمها فيما يلي:

1-الامتيازات المالية

تسهر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تقديم مساعدات مالية للمقاولين الراغبين في استحداث نشاطاتهم الخاصة، فبالإضافة إلى المساهمة الشخصية التي يجب تقديمها من طرف المقاول الراغب في الاستفادة من دعم الوكالة، تقوم هذه الأخيرة بتقديم سلفة بدون فائدة تختلف قيمتها باختلاف القيمة الإجمالية للمشروع، و كما تتدخل أيضا لمساعدته على تأمين قرض بنكي ولكن بشرط الانخراط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التابع لها، و الذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

2-خدمة المرافقة

تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خدمات المرافقة والتوجيه من خلال إنجاز الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، التكوين في المجال المالي والتسيير، بالإضافة إلى إمكانية المشاركة في الصالونات والمعارض مما يزيد من فرص المقاولين في اكتساب الخبرة والاندماج في العديد من الشبكات، ومما يميز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن غيرها من الأجهزة الأخرى توفيرها لخلايا مرافقة ذات مستوى الدوائر مما يقرب الوكالة بشكل كبير من المقاول، ويضمن له إمكانية الاستعلام وإيداع ملفاته ومتابعتها.

خلاصة الفصل الأول

تلعب المشاريع المقاولاتية دورا هاما في الارتقاء بالاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية وهو ما أدى بالدول والحكومات إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بها باعتبارها تمثل قطاعا منتجا للثروة و فضاءا حيويا لخلق فرص العمل و بتالي فهي وسيلة اقتصادية و غاية اجتماعية يتحمل مسؤوليتها كل اطراف المجتمع من حكومة و شعب لهذا قامت العديد من الدول و على غرارها الجزائر بوضع سياسات و هيئات مرافقة لمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذا ما يعكسه التطور الملحوظ لتعداد هذه المؤسسات في مختلف المجالات، حيث عكفت الجزائر على إنشاء العديد من أجهزة الدعم والمرافقة للارتقاء بالمقاولاتية ودعم الشباب أصحاب المشاريع المقاولاتية.

الفصل الثاني
دور الصندوق الوطني
للتأمين
عن البطالة في دعم المشاريع
المقاولاتية بولاية برج
بوعريريج

تمهيد:

أولت الدولة الجزائرية دعما واهتماما كبيرا لتنمية وترقية المشاريع المقاولاتية والتي برزت في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ويظهر ذلك من خلال إنشاء أجهزة مختصة في دعم وإنشاء ومرافقة هذه المؤسسات، ومن بينها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الذي يعد من أهم الأجهزة الداعمة للمشاريع المقاولاتية من خلال الامتيازات والإعانات المقدمة من طرفها، ونحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى:

- تقديم عام للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛
- الإطار الإجرائي للاستفادة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛
- دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم المشاريع المقاولاتية ببرج بوعريريج.

المبحث الأول: تقديم عام للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

يعتبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من أهم الأجهزة استحدثتها الجزائر لدعم المشاريع المقاولاتية، ونحاول من خلال هذا المبحث التعريف بهذا الصندوق وأهم المهام التي يقوم بها بالإضافة إلى شروط الاستفادة منه.

المطلب الأول: ماهية الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

شهدت الجزائر نهاية التسعينات مجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية، هذه التحولات نتجت عن الإصلاحات التي قامت بها الدولة والمتمثلة أساسا في خوصصة المؤسسات وحل بعضها الآخر، ما أدى إلى تسريح اليد العاملة بالجملة وهو ما انعكس سلبا على سوق العمل والوضعية الاجتماعية، ولكي تقلل الدولة من حدة هذا الأثر استحدثت نظام جديد للحماية الاجتماعية من بين أجهزته الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الذي أنشأ للتكفل بالعمال البطالين.

فالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يعتبر الركيزة الأساسية لحماية المهددين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأسباب اقتصادية، بالإضافة إلى اعتباره من بين الأجهزة الهامة التي تهدف إلى تدعيم المشاريع المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك من خلال جهاز دعم استحداث نشاطات البطالين أصحاب المشاريع والذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 سنة و50 سنة.

تأسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق لـ 6 جويلية 1994[1] تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26ماي1994، وهو مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، ويتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد عرف الصندوق في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة له من طرف السلطات العمومية بما فيها النظام القانوني التعويضي عن البطالة ابتداء من سنة 1994[2].

المطلب الثاني: مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

يسهر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على القيام بالعديد من المهام المتمثلة أساسا في:[3]

أولا: التأمين عن البطالة

في 26 ماي 1994 وبموجب مرسومين تشريعيين منشورين بالجريدة الرسمية رقم "34" أنشأ نظام التأمين عن البطالة لفائدة أجراء القطاع الاقتصادي الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية إمّا بالتسريح الإجباري أو بالتوقّف نشاط المستخِدم، كما

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 06 يوليو 1994 الذي يتضمن القانون الأساسي لتأسيس الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة الأولى، العدد 44 في 07 يوليو 1994، ص 6.

[2] Http// : www.cnac.dz.

[3] الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، نشاطات ومهام، النشرية الشهرية للصندوق الوطني للتامين عن البطالة، الجزائر، العدد ،32ديسمبر ،2006، ص01.

يسمح نظام التأمين عن البطالة المستخدمين العموميين والخواص بحيازة آلية لمجابهة الصّعوبات الاقتصادية، المالية والتقنية التي تعرّض مصير مؤسساتهم للخطر بتقليص تعدادها واضمحلال وظائفها المأجورة[1].

ثانيا: دعم إحداث وتوسيع النّشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع

أنيط بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في إطار برنامج محاربة البطالة والإقصاء الاجتماعي سنة 2004 تسيير جهاز دعم إحداث النّشاطات، وفي أواخر شهر جوان 2010 إثر تقويم مساره اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات الفئة الاجتماعية المعنية ترمي أساسا إلى تطوير ثقافة المقاولة لدى هذه الفئة، حيث أدخلت تعديلات على الجهاز تتضمن:

- تخفيض مدة التسجيل في الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة إلى شهر واحد بدلا من ستة أشهر؛
- رفع مستوى الاستثمار الذي يمكن أن تموله الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة من خمسة ملايين دينار جزائري إلى عشرة ملايين دينار جزائري؛
- الالتحاق بالوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة بداية من ثلاثين سنة بدلا من خمسة وثلاثين سنة إلى غاية خمس وخمسين سنة.

وعلاوة على مرافقة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الشباب في إحداث نشاطاتهم وتوسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات بتجربته المستوفية في مجال المرافقة عبر شبكة مراكزه المدعّمة للعمل الحرّ بكامل الإقليم الوطني، عكّف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على تخصيص وإعداد فضاء للبطالين أصحاب المشاريع يضمن التوفيق المهني الاجتماعي تماشيا مع الأسس القانونية المسيّرة لجهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع.

وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-514 المعدل و المتمم بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10 - 156 والمتعلق بإحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين وخمسين سنة، والمرسوم التنفيذي رقم 04-02 المعدل و المتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-158 المحدد لمستويات وشروط منح المساعدات للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين وخمسين سنة، باشر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في إرساء ميكانيزمات داخلية وبناء شراكة وطيدة مع وزارات ومؤسسات تعمل على تجسيد صلاحياته الجديدة تمكن الخدمات الموجّهة لذوي المشاريع عبر المراكز المتخصّصة في المرافقة الشّخصية طيلة مراحل إنشاء المشروع والتّصديق على الخبرات المهنيّة والمساعدة على دراسة المشاريع المعروضة على لجان الانتقاء والاعتماد.

وترتكز الاستثمارات المنجزة على أساس نمط تمويلي ثلاثي يشترك فيه كل من صاحب المشروع والبنك والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتكلفة استثمارية لا تتعدّى عشرة ملايين دينار جزائري، بالإضافة إلى المساعدات والامتيازات المالية والجبائية لصالح كل صاحب مشروع يستوفي شروط الالتحاق

[1] - نقلا الموقع http//:www.cnac.dz.

بالجهاز والمتمثلة في السن وفترة البطالة والتأهيل أو المهارة المكتسبة في النشاط المراد القيام به والقدرة على المساهمة في تمويل المشروع.

ويستفيد أصحاب المشاريع من مجموعة أخرى من الامتيازات تتمثل في:

- تخفيض نسب فوائد القروض البنكية؛
- تخفيض نسب الرسوم الجمركية؛
- الإعفاء الضريبي وشبه الضريبي؛
- الاستفادة من قرض غير مكافئ بدون فائدة ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

ثالثا: تشجيع ودعم وترقية الشغل

تم تحديد الإجراءات التحفيزية المتعلقة بترقية التشغيل من خلال تخفيف الأعباء الاجتماعية لصالح أرباب العمل بموجب القانون رقم 06-21 الخاص بإجراءات تحفيز ودعم ترقية التشغيل والمرسوم التنفيذي رقم 07-386 المحدد لمستوى وطرق منح الامتيازات، هذه الإجراءات تطبق على أرباب العمل التابعين للقطاع الاقتصادي، ويمكن أن تشمل أيضا أرباب عمل القطاعات الأخرى باستثناء أولئك الذين ينشطون في مجال تنقيب وإنتاج المحروقات، ويمكن إجمال هذه الامتيازات في:

1. الامتيازات الممنوحة لصاحب العمل والمتمثلة في خفض حصة رب العمل والإعفاء من الاشتراك الإجمالي للضمان الاجتماعي الخاصة بصاحب العمل بالإضافة إلى إعانة شهرية للتشغيل؛
2. يستفيد صاحب العمل من خفض حصته في حالة التوظيف لمدة لا تقل عن اثني عشر شهرا، وتكون كالآتي:
   - 20 % من حصته بالنسبة لطالبي العمل؛
   - 28 % من حصته بالنسبة لطالبي العمل الأوائل؛
   - 36 %بالنسبة للتوظيفات المقررة بنواحي الهضاب العليا والجنوب.

يستفيد صاحب العمل أيضا من خفض حصته في حالة قيامه بتوظيفات لفترة لا تقل عن ستة أشهر من 20 إلى 28 % من حصته في حالة توظيف طالبي عمل بما فيهم طالبي عمل أوائل القطاعات: السياحة والحرف والثقافة والفلاحة وورشات البناء والأشغال العمومية وكذا شركات الخدمات، وبنسبة 36 % من حصته في حالة توظيف جميع طالبي العمل بنواحي الهضاب العليا والجنوب.

يستفيد كل صاحب عمل يقوم بتكوين ورسكلة عماله من الإعفاء عن الاشتراك الإجمالي على النحو الآتي:

- الإعفاء من اشتراك شهر واحد لمن يقوم بتكوين عماله لمدة تتراوح ما بين خمسة عشر يوما وشهر واحد؛
- الإعفاء من اشتراك شهران لمن يقوم بتكوين عماله لمدة تفوق شهر واحد وتعادل شهرين؛
- الإعفاء من اشتراك ثلاثة أشهر لمن يقوم بتكوين عماله لمدة شهرين.

كما يمكن للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالتكفل بالاشتراك الإجمالي لصاحب العمل المحدد بـ 25% لفترة أقصاها ثلاثة (03) أشهر.

3. يستفيد صاحب العمل من إعانة شهرية خاصة بالتشغيل بمجموع ألف دينار جزائري لمدة أقصاها ثلاث سنوات عن كل طالب عمل موظف على أساس عقد عمل لمدة غير محددة.

المطلب الثالث: مجالات نشاط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وشروط الاستفادة منه

يتم تقديم الدعم من خلال الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في عدة مجالات اقتصادية ووفق شروط معينة.

أولا :مجالات النشاط المقررة

يسهر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على تمويل النشاطات الآتية:

- كافة نشاطات الإنتاج والخدمات مثل: النقل، الخدمات، أشغال عمومية، صناعة ومهن حرة باستثناء نشاط إعادة البيع دون تحويل المنتوج؛
- كافة لنشاطات المستحدثة في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والري أو في المناطق الخاصة (ولايات الجنوب والهضاب العليا)؛
- بعض الأنشطة الجديدة الممولة من طرف الصندوق متمثلة في الورشات المتنقلة، مكاتب جماعية وقرض الكراء.

ثانيا :شروط الاستفادة من الجهاز

قامت الوكالة بدعم استحداث النشاطات للشباب البطال في إنشاء مشاريع ونشاطات ومؤسسات مصغرة وتوسيعها وفقا لشروط محددة بالمرسوم التنفيذي رقم 19-58 المؤرخ في 2 فبراير 2019 والذي يعدل المرسوم الرئاسي رقم 03-514المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 الذي عدد شروط الإعانة الممنوحة للبطالين أصحاب المشاريع، البالغين ما بين 30 و55 سنة والمتمثلة في :

- أن يبلغ كل شخص يستوفي الشروط عمر البطالين أصحاب المشاريع ما بين 30 و55 سنة من العمر؛
- أن يكون من جنسية جزائرية؛
- ألا يكون شاغلا منصب عمل مأجور عند إبداعه طلب الإعانة؛
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) بصفة طالب شغل أو أن يكون مستفيدا من تعريض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛
- أن يمتلك مؤهل مهني أو ملكات معرفية ذات الصلة بالنشاط المراد القيام به؛
- أن يكون قادرا على رصد إمكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه؛
- ألا يكون قد مارس نشاطا لحسابه الخاص منذ اثني عشر شهرا على الأقل؛
- ألا يكون قد استفاد من تدابير إعانة بعنوان إحداث النشاط؛
- اقتناء التجهيزات و/أو المعدات الجديدة وتركيبها.

المبحث الثاني: الإطار الإجرائي للاستفادة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

تمر الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة عبر مجموعة من الإجراءات والخطوات ونحاول من خلال هذا الفصل التعرف على مراحل تكوين الملف المودع لدى الصندوق بالإضافة إلى صيغ التمويل المعتمدة والامتيازات الممنوحة من قبل الصندوق.

المطلب الأول: مراحل تكوين الملف المودع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

يمر تكوين الملف المودع لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بعدة مراحل نجملها في الآتي:[1]

المرحلة الأولى: إيداع الملف

أ- التسجيل الأولي المباشر عبر الأنترنيت:

يتم التسجيل عبر الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة (www.cnac.dz)، كما يعرض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على المرشحين إمكانية إيداع الملف على مستوى الفرع أو الوكالة المعنية.

ب- إيداع الملف عبر الموقع (وكالة/فرع):

لإيداع ملف إحداث النشاط يضع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تحت تصرف كل شخص معني شبكة وكالاته وفروعه المتواجدة عبر كامل التراب الوطني، ويسمح تطبيق نظام باب "أين أسجّل" بتعيين الوكالة أو الفرع المختّص إقليميا لاستلام الملف.

ويتكوّن الملف الواجب إيداعه من ملفين إداري وتقني:

الملف إداري: يتكون من

-نسخة (1) من بطاقة التعريف الوطنية؛

-صورة (1) شمسية؛

-شهادة أو بطاقة إقامة (1)؛

-وثيقة تثبت التسجيل بالوكالة المحلية للتشغيل؛

-نسخة من شهادة التأهيل المهني؛

-شهادة مطابقة وتصريح شرفي.

الملف التقني: يتكون من:

- ✓ فاتورات شكلية للتجهيزات والمعدات الجديدة باحتساب جميع الرسوم(TTC)؛
- ✓ فاتورات شكلية للتأمين المتعدد الأخطار الخاص بالتجهيزات و/أو جميع المخاطر الخاص بالسيارات باحتساب جميع الرسوم؛

[1] نقلا الموقع http//:www.cnac.dz

- ✓ بيان تهيئة، في حالة وجوده، بإحتساب جميع الرسوم؛
- ✓ كشف تقديري لمقتضيات المال المتداول بإحتساب جميع الرسوم.

المرحلة الثانية: نضج الفكرة وإعداد المشروع

تكمّن المرافقة التي تضمنها مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مدّ صاحب المشروع، طيلة مسار إحداث النشاط، بالمعلومات والنصائح والتوجيهات والتكوين خلال ذات المرحلة، يتم برمجة مقابلات فردية مع المستشار المنشط وصاحب المشروع تتمحور أساسا حول الجوانب التي تتعلق بـ:

- السوق مقارنة مع النشاط المراد القيام به؛
- عناصر المشروع التقنية؛
- عناصر المشروع المالية.

هذه العناصر تعدّ بمثابة دراسة تقنية اقتصادية، وفور إتمام الدراسة التقنية الاقتصادية، وعلى سبيل المراجعة، يستوجب على صاحب المشروع الاستعداد لعرض مشروعه والدفاع عليه أمام لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل، ويُرافق صاحب المشروع عند تقديم العرض مستشاره المُنشط.

المرحلة الثالثة: دراسة المشروع من طرف لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل

تُدرس استثمارات البطالين ذوي أصحاب المشاريع من طرف أعضاء لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل المجتمعة على مستوى كل وكالة ولائية، وحضور البطال صاحب المشروع أمام هذه اللجنة ضروري. يترأس هذه اللجنة مدير الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وهي تتكلف بدراسة المشاريع المقدمة من طرف ذوي المشاريع بتأطير من مصالح الصندوق المختصّة وإعطاء رأي حول توافق، نجاعة وتمويل المشروع.

وتتكون لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل من:

- ممثل الوالي؛
- ممثل عن مديرية التشغيل الولائية؛
- ممثل عن الفرع الولائي للمركز الوطني للسجل التجاري؛
- ممثل عن مديرية الضرائب الولائية؛
- ممثل عن الوكالة الولائية للتشغيل؛
- مستشار-منشط عن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، مكلف بمرافقة ذوي المشاريع؛
- ممثل عن البنوك المعنية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري؛
- ممثل عن المصالح المالية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛
- ممثل عن الغرفة المهنية المعنية.

ويصدر عن هذه اللجنة قرارين:

- **قرار إيجابي**: يسمح بإعداد شهادة القابلية والتمويل تُسلم لصاحب المشروع من قبل الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة المختصّة إقليميا.

أما في حالة إعطاء أعضاء لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل بعض التحفظات يُؤجّل البت في مصير المشروع، وفي هذه الحالة يتكفل صاحب المشروع برفع مجمل التحفظات المسجلة لأجل دراسة المشروع من جديد.

- **قرار سلبي**: يسمح بإعداد تبليغ الرفض يُسلم لصاحب المشروع من قبل الوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة المختصّة إقليميا، وفي هذه الحالة، يُمكن لصاحب المشروع تقديم طعن لدى مدير الوكالة الولائية بصفته رئيسا للّجنة الذي يعاد النظر في مصير المشروع المقترح دون الحاجة إلى حضور صاحب المشروع أمام اللجنة.

لا يُسمح بالطعن إلا مرة واحدة لدى الجنة في أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما:

1) في حالة ما إذا أصدرت اللجنة رأيا إيجابيا عقب دراسة الطعن المودع، يتم تسليم شهادة القابلية والتمويل لصاحب المشروع واستكمال باقي الإجراءات.
2) في حالة ما تمسكت اللجنة بقرار الرفض، يُمكن لصاحب المشروع تقديم طعن لدى اللجنة الوطنية للطعن المتواجدة بمقر المديرية العامة.

المرحلة الرابعة: تكوين البطالين ذوي المشاريع

يُخصص تكوين قصير المدى من طرف مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لفائدة البطالين ذوي المشاريع بغرض تحسين قدراتهم ومؤهلاتهم في مجال تقنيات تسيير المؤسسة المصغرة لمدة أسبوع، ويهدف هذا التكوين إلى تحضير صاحب المشروع لاكتساب التقنيات القاعدية لتسيير مؤسسة مصغرة، ويشمل التكوين: المؤسسة ووسطها، التسويق، قواعد سير المؤسسة المصغرة، المحاسبة، التسيير المالي على مستوى المؤسسة المصغرة، الضرائب.

يشارك في التكوين متدخلين خارجيين كالصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، الضرائب، الصندوق الاجتماعي للعمال غير الأجراء، البنوك... بغرض إعلام البطالين ذوي المشاريع بحقوقهم وواجباتهم.

المرحلة الخامسة: إيداع ملف التمويل البنكي

لأجل الحصول على الموافقة البنكية يتعيّن على صاحب المشروع تقديم الملف في نسختين، بحيث تقوم مصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتحويل الملف الأصلي إلى البنك المساهم في تمويل المشروع، ويتكون الملف من الوثائق الآتية:

- طلب تمويل موجه إلى البنك، مُعّد من طرف البطال صاحب المشروع;
- نسخة من شهادات الميلاد رقم12 أو 14 بالنسبة للمسجلين بتاريخ ميلاد مفترض;

- شهادة أو بطاقة الإقامة؛
- نسخة من شهادة التكوين أو شهادة معادلة تثبت التأهيل الخاصة بمؤهلات النشاط؛
- شهادة القابلية والتمويل، التي تسلم من طرف الصندوق؛
- نسخة من الدراسة التقنية-الاقتصادية، مرفقة بفواتير شكلية للتجهيزات أو العتاد، رأس المال العامل، البيانات التقديرية لأشغال التهيئة والترتيب المرتقب إنجازها.

بمجرد الحصول على الموافقة البنكية ولاستكمال إجراءات التمويل، يتعيّن على صاحب المشروع استكمال ملفه بالوثائق الآتية:

- نسخة من عقد الإيجار لمدة أدناها سنتين قابلة للتجديد أو عقد ملكية باسمه أو سند تحويل أرض فلاحية أو أية وثيقة أخرى؛
- نسخة من السجل التجاري و/أو أية وثيقة تسجيل (بطاقة حرفي، بطاقة فلاح، دفتر الصيد البحري...)؛
- نسخة من القانون الأساسي للمؤسسة (في حالة شخص معنوي أو اعتباري)؛
- نسخة من إقرار التواجد أو بطاقة الضرائب؛
- محضر معاينة محل النشاط، معّد من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، صالح لجميع الاختصاصات باستثناء النشاطات غير المستقرة؛
- نسخة من عقد انخراط صاحب المشروع في صندوق الضمان طيلة فترة القرض البنكي؛
- نسخة من مقرر منح الامتيازات في مرحلة إنجاز المشروع؛
- نسخة من الفواتير الشكلية المحيّنة للتجهيزات و/أو المعدات الجديدة أو الماشية وبيانات التأمين التقديرية باحتساب جميع الرسوم؛
- نسخة من تبرير الإسهام الشخصي وتحويل القرض الاعتيادي غير المكافئ.

ينبغي على صاحب المشروع أن يُسلم نسخة عن الملف لمصالح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ويتعين على ممثل الصندوق إيداع ذات الملف لدى الوكالة المصرفية لأجل استيفاء القرض.

المرحلة السادسة: تمويل المشروع: يتكون الملف الخاص بالتمويل من القرض غير المكافئ (مساهمة الصندوق) من:

1) الموافقة البنكية (ساري المفعول)؛
2) نسخة من كشف التعريف البنكي؛
3) نسخة من وصل تسديد المساهمة الشخصية؛
4) نسخة من عقد الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان قروض الاستثمارات مع وصل تسديد منحة الانخراط؛

5) نسخة من السجل التجاري أو بطاقة حرفي أو بطاقة فلاح؛
6) نسخة من بطاقة التعريف الجبائية؛
7) نسخة من شهادة الاشتراك في الصندوق الاجتماعي للعمال غير الأجراء؛
8) نسخة من عقد إيجار، عقد ملكية أو عقد تحويل أرض فلاحية؛
9) نسخة من تصريح بممارسة نشاط أو الاعتماد بما في ذلك المؤقت بالنسبة للنشاطات المصنفة أو المنظمة؛
10) محضر معاينة وجود محل أو إقرار العنوان أو محضر وجود أراضي فلاحية معّد من طرف المراقب التابع للصندوق؛
11) اتفاقية الممضاة بين صاحب مشروع وموّرد؛
12) نسخة من شهادة المشاركة في التكوين الخاص بتقنيات تسيير المؤسسة المصغرة المسلمة من مصالح الصندوق.

بعد تكوين الملف الخاص بالقرض غير المكافئ، تقوم مصالح الصندوق بإعداد دفتر الشروط واتفاقية القرض غير المكافأة وكذا مقرر منح الامتيازات الجبائية، التي يتم توقيعها من طرف صاحب المشروع ومدير الوكالة الولائية للصندوق.

بعد صب قيمة القرض غير المكافئ من طرف مصالح الصندوق في الحساب البنكي الخاص بصاحب المشروع، يقوم البنك بدوره بصب مساهمته في نفس الحساب لاستعمالها في تسديد قيمة العتاد أو الأجهزة المقتناة في إطار جهاز دعم البطاليين ولا يمكنه استعمالها على شكل سيولة بأي حال من الأحوال.

المرحلة السابعة: التجسيد الفعلي للمشروع:

بعد الانتهاء من المراحل الإدارية الخاصة بالمشروع تنطلق عملية التجسيد الفعلي للمشروع من خلال اقتناء العتاد والتجهيزات وتركيبها على مستوى مقر المشروع، ولحصول صاحب المشروع على التجهيزات من طرف المورد يباشر مجموعة من الخطوات كالآتي:

أولا: يصدر الصندوق أمر بسحب صك مصرفي بنسبة 10 % ممن القيمة الإجمالية للمشروع ويودعه لدى مصالح البنك، والذي يقوم بدوره بتقديم شيك بنفس القيمة لصاحب المشروع الذي يقوم بدوره بتسليمه للمورد.

ثانيا: بعد تسليم صاحب المشروع الشيك للمورد يقوم هذا الأخير بجلب المعدات لصاحب المشروع وتركيبها على مستوى مقر مشروعه يصدر الصندوق أمر بسحب صك مصرفي بـ 90% من القيمة الإجمالية للمشروع مع استكمال نفس الإجراءات السابقة في سحب الشيك بمبلغ 90%.

المرحلة الثامنة: انطلاق النشاط واستغلاله

1- انطلاق النشاط:

يسمح بداية النشاط الفعلي للمؤسسة المصغرة لصاحبها بالاستفادة من الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية بموجب القرار الذي يصدره الصندوق الوطني

للتأمين عن البطالة والذي تودع نسخة منه لدى مصلحة الضرائب الإقليمية المختصة.

2- الاستغلال:

يلزم في هذه المرحلة صاحب المشروع بمجموعة من الالتزامات لحصوله على مقرر منح الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية (مرحلة الاستغلال)، هذه الامتيازات سيتم التطرق اليها بصفة مفصلة في المطلب الثالث.

المطلب الثاني: صيغ التمويل لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

ترتبط طبيعة التمويل المقدم من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالأطراف الداخلة فيه، حيث نميز بين نوعين اثنين هما:

أولا: التمويل الثلاثي

في هذا النمط من التمويل يكون هناك مشاركة ثلاثية: صاحب المشروع، مصالح الصندوق والبنك المساهم في المشروع، وذلك بنسب مساهمة مفصلة كالآتي:

- مساهمة شخصية لصاحب المشروع بين 01% و 02% تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع .
- قرض غير مكافئ بدون فائدة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ما بين 28% و29% تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع.
- قرض بنكي بقيمة 70 %من المبلغ الإجمالي للمشروع بنسبة فوائد مخفضة بنسبة 100%.

ويمكن تلخيص الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

	قيمة الاستثمار	قرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
المستوى الأول	لغاية 5 000 000 .00 دج	%29	%01	%70
المستوى الثاني	من 5 000 000 .00 إلى 10 000 000 .00 دج	%28	%02	%70

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

ثانيا: التمويل الذاتي

يمكن للبطالين ذوي المشاريع إحداث مؤسسة مصغرة ممولة كلية بأموالهم الخاصة مع استفادتهم من جميع الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية المقررة في جهاز دعم البطاليين، والمتمثلة فيما يلي:

- الإعفاء من الرسم العقاري على المباني وإضافتها لمدة ثلاث سنوات أو ستة سنوات في الهضاب العليا والمناطق الخاصة وعشرة سنوات في الجنوب
- الإعفاء الكلي للضريبة الجزافية الوحيدة أو الاقتطاع الضريبي ابتداء من تاريخ استغلال المشروع حسب التنظيم الساري المفعول لمدة ثلاث سنوات أو ست سنوات أو عشرة سنوات حسب موقع المشروع
- تمديد فترة الإعفاء لمدة سنتين عندما يلتزم صاحب المشروع بتوظيف ما لا يقل عن ثلاثة عمال لمدة غير محددة
- عقب فترة الإعفاء وخلال السنوات الثلاثة الأولى من الاقتطاع الضريبي تستفيد المؤسسات المصغرة من تخفيض ضريبي فيما يخص الدخل الإجمالي أو أرباح الشركات والنشاط المهني حسب الحالات:
  - ✓ 70 % من الاقتطاع الضريبي خلال السنة الأولى
  - ✓ 50 % من الاقتطاع الضريبي خلال السنة الثانية
  - ✓ 25 % من الاقتطاع الضريبي خلال نهاية السنة الثالثة.

المطلب الثالث: الامتيازات الممنوحة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

تتمثل الامتيازات الممنوحة لصاحب المشروع في ثلاثة امتيازات رئيسية وهي:

أولا: الامتيازات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

- سلفة غير مكافأة واجبة السداد بدون فوائد يمنحها الصندوق والتي تتغير حسب المبلغ الإجمالي المشروع .
- سلفة غير مكافأة تكميلية واجبة السداد بدون فوائد يمنحها الصندوق في حالات خاصة، تقدر بمبلغ 000 500 دج من أجل اقتناء ورشة متنقلة لممارسة نشاطات في مجال الترصيص، كهرباء العمارات، التدفئة، التبريد، تركيب الزجاج، دهن العمارات وميكانيك عامة، تمنح هذه القروض بصفة خاصة للبطالين حاملي شهادات التكوين المهني.

- سلفة غير مكافأة تكميلية واجبة السداد بدون فوائد يمنحها الصندوق في حالة كراء محل من أجل ممارسة نشاط إنتاج السلع والخدمات، تقدر بمبلغ 000 500 دج.
- سلفة غير مكافأة تكميلية واجبة السداد بدون فوائد يمنحها الصندوق لحاملي الشهادات الجامعية لا تتجاوز ملغ 000 1000دج من أجل كراء محل موجه لإنشاء مكاتب جماعية تخص النشاطات التالية: مكاتب طبية، خبرة في المحاسبة، ...الخ.
- مساهمة مالية شخصية ضئيلة .
- مرافقة شخصية من طرف منشط (مستشار) لتقديم الاستشارة والمساعدة طيلة مرحلتي الإنجاز وبعث المشروع.

ثانيا: الامتيازات الممنوحة من طرف البنك

يستفيد البطالون من تخفيض في نسب فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع النشاطات التي تمنحهم إياها البنوك والمؤسسات المالية، ولقد كان هذا التخفيض يقدر بـ 60% ليصل إلى 100 % من المعدل الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية على الاستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاط .

ثالثا: الامتيازات الجبائية الممنوحة في مرحلة الإنجاز:

- تطبيق معدل مخفض بنسبة 5 % من الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من حقوق نقل الملكية على الاقتناءات العقارية المخصصة التي تدخل في إطار إنشاء مشروع صناعي.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس الشركات.

رابعا: الامتيازات الجبائية الممنوحة في مرحلة الاستغلال

- الإعفاء من الرسم العقاري حسب موقع المشروع، ويكون لمدة عشر سنوات عندما تنجز في مناطق الجنوب، ست سنوات إذا كانت النشاطات منجزة في مناطق الترقية، ولمدة ثلاث سنوات في المناطق الأخرى غير المناطق المذكورة سابقا
- إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثلاث سنوات، ست سنوات أو عشر سنوات حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ استغلاله.
- كما تمتد فترة الإعفاء إلى سنتين إضافيتين عندما يقوم المستثمر بتشغيل ثلاثة موظفين بعقود غير محددة.

- أما المستثمر فيبقى مدين الحد الأدنى للضريبة الموافقة بنسبة 50% من المبلغ المنصوص عليه والمقدر 10000 درج بالسنة لكل سنة مالية مهما كان رقم الأعمال المحقق.

بعد الانتهاء من فترة الإعفاء يستفيد المستثمر البطال من تخفيضات في الضرائب، حيث تبدأ المؤسسات المصغرة بالتوجه تدريجيا نحو دفع الضرائب بشكل تصاعدي كالتالي: تخفيض قدره 70% في السنة الأولى، 50% في السنة الثانية، 25% في السنة الثالثة، إلا أن هذه الإعفاءات لا تبرأ المؤسسة أو صاحب الشروع من التزامات التصريح الجبائي بمراعاة الآجال المحددة قانونا.

المبحث الثالث: دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم المشاريع المقاولاتية ببرج بوعريريج

نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم المشاريع المقاولاتية بولاية برج بوعريريج خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021.

المطلب الأول: الملفات المودعة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ببرج بوعريريج

الجدول 7: عدد الملفات المودعة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب الجنس خلال الفترة 2017-2021

السنة	الإناث	الذكور	المجموع
2017	16	20	36
2018	7	54	61
2019	13	112	125
2020	20	89	109
2021	12	97	109
المجموع	68	372	440

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف CNAC برج بوعريريج

يبين الجدول الآتي تطور توزيع الملفات المودعة لدى وكالة برج بوعريريج للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ما بين 2017 و2021.
ويمكن توضيح معطيات الجدول رقم (07) أكثر بالأعمدة البيانية الآتية:

الشكل رقم 01: عدد الملفات المودعة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب الجنس خلال الفترة 2017-2021

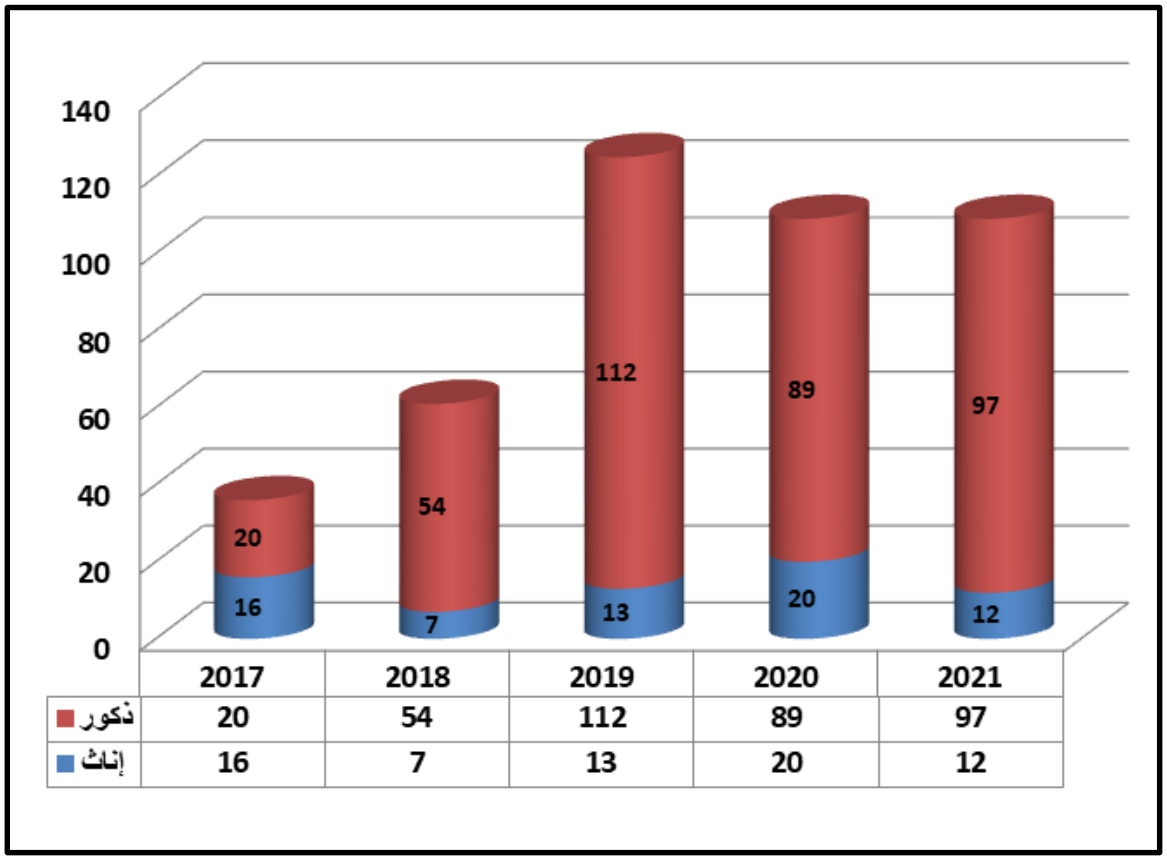

	2017	2018	2019	2020	2021
ذكور	20	54	112	89	97
إناث	16	7	13	20	12

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07).

يوضح الجدول رقم (07) عدد الملفات المودعة على مستوى وكالة برج بوعريريج من سنة2017 إلي غاية 2021، حيث قدرت إجمالي الملفات المودعة ما بين سنة 2017 و2021 بـ 440 ملف منها 372 ملف مودع من طرف الذكور و68 ملف مودع من طرف الإناث؛ منها 36 ملف مودع سنة 2017 و61 ملف مودع سنة 2018، هذا العدد ارتفع إلى 125 ملف مودع سنة 2019 ، وشهدت بعد ذلك سنتي 2020 و2021 انخفاض لعدد الملفات المودعة حيث قدرت بـ 109 ملف مودع، ويمكن إرجاع هذا التطور في عدد الملفات المودعة إلى الإقبال من طرف الشباب البطال على هذه الآليات لتمويل المشاريع المقاولاتية، كما نلاحظ أن حصة الذكور من الملفات المودعة أكبر من الإناث وذلك ربما راجع إلى كون الذكور أكثر توجها نحو إنشاء المشاريع المقاولاتية من الإناث.

يبين الجدول الآتي تطور توزيع الملفات المودعة لدى وكالة برج بوعريريج للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب النشاط وذلك ما بين سنتي 2017 و2021.

الجدول 8: عدد الملفات المودعة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب النشاط خلال الفترة 2017-2021

قطاع النشاط	الإناث	الذكور	المجموع
الفلاحة	10	153	163
الحرف	13	42	55
الأشغال العمومية	00	16	16
الري	00	01	01
الصناعة	18	80	98
الصيانة	00	08	08
الأعمال الحرة	15	37	52
الخدمات	12	35	47
المجموع	**68**	**372**	**440**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف CNAC برج بوعريريج.

ويمكن توضيح معطيات الجدول رقم (08) أكثر بالأعمدة البيانية التالية:

الشكل رقم 02: عدد الملفات المودعة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب النشاط خلال الفترة 2017-2021

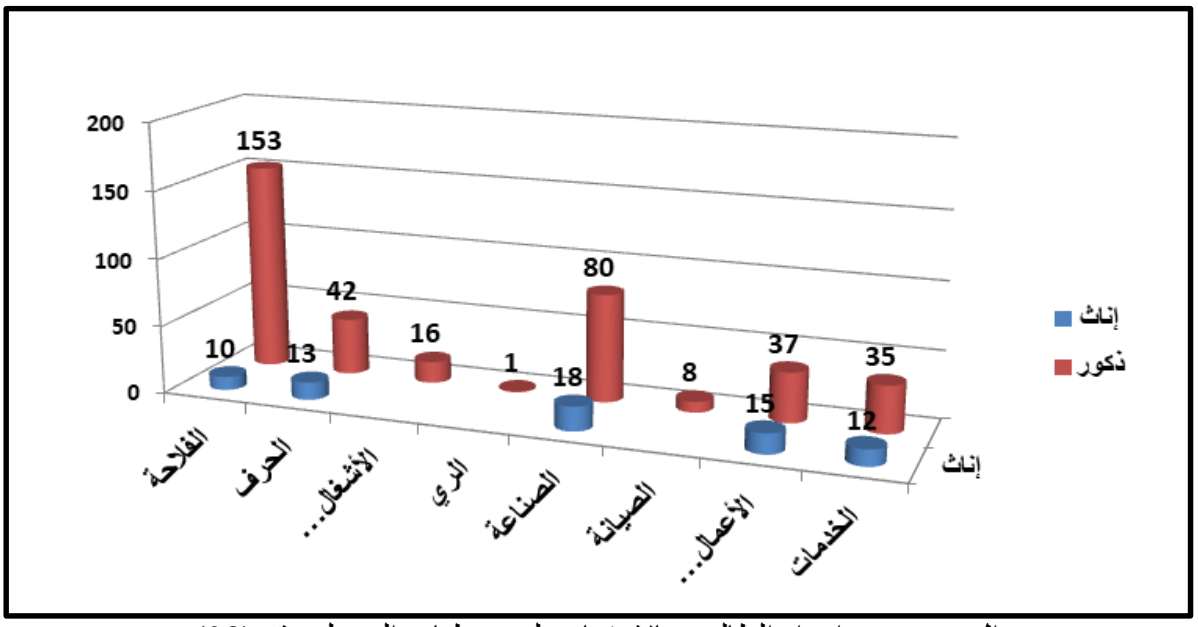

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08).

من خلال الجدول رقم (08) والذي يوضح توزيع عدد الملفات المودعة على مستوى الصندوق من الجنسين حسب القطاعات نجد أن هناك استحواذ كبير للذكور على المشاريع المطلوبة مقارنة بالإناث مهما كان نوع القطاع، ففي قطاع الفلاحة مثلا نجد أن عدد الملفات المودعة من طرف الذكور تقدر ب 153 ملف وبالمقابل نجد 10 ملفات للإناث فقط، وكذلك في قطاع الصناعة هناك 80 ملف للذكور مقابل 18 ملف للإناث، كما نلاحظ أن هناك بعض القطاعات لا تستقطب أهمية الإناث أصلا حيث لا نجد أي ملف مودع من طرفهن وهذا راجع أساسا لطبيعة القطاع.

المطلب الثاني: الملفات المدروسة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ببرج بوعريريج

الجدول الآتي يبين توزيع الملفات المدروسة من قبل لجنة الانتقاء والمصادقة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية برج بوعريريج في الفترة 2017-2021.

الجدول 9: توزيع الملفات المدروسة من طرف لجنة الانتقاء والمصداقة خلال الفترة 2017- 2021

السنة	قرار اللجنة						المجموع	
	مقبول		مرفوض		مؤجل			
2017	22	% 9	01	% 12.5	10	% 13	33	% 9.64
2018	31	% 12	00	% 0	04	% 6	35	% 10.23
2019	58	% 22	01	% 12.5	17	% 22	76	% 22.22
2020	57	% 22	02	% 25	15	% 20	74	% 21.63
2021	90	% 35	04	% 50	30	% 39	124	% 36.25
المجموع	258	% 100	08	% 100	76	% 100	342	% 100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرفCNAC برج بوعريريج.

ويمكن توضيح معطيات الجدول رقم (09) أكثر بالأعمدة البيانية التالية:

الشكل رقم (03): توزيع الملفات المدروسة من طرف لجنة الانتقاء والمصداقة خلال الفترة 2017 -2021

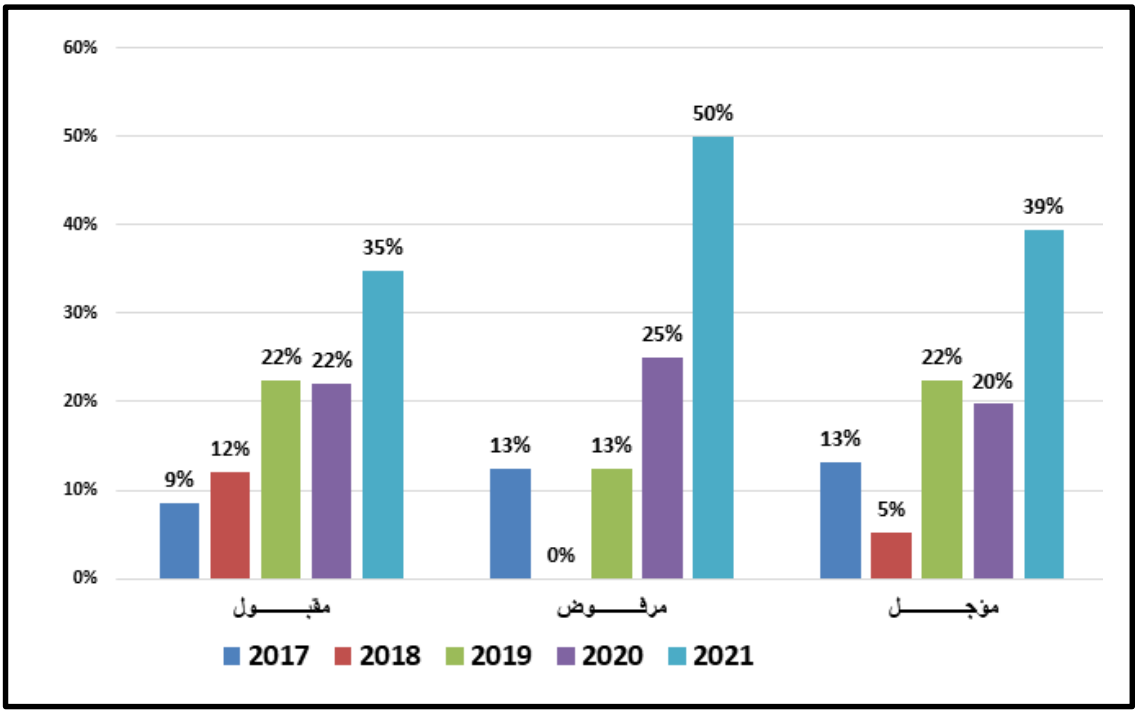

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

يبين الجدول رقم (09) توزيع عدد الملفات المودعة على مستوى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على أساس قرار لجنة الانتقاء والمصادقة، حيث نلاحظ أن نسبة للملفات المقبولة ارتفعت من 22 ملف خلال الفترة سنة 2017 إلى 90 ملف سنة 2021، كما نجد أن عدد الملفات المرفوضة قليل جدا إن لم نقل معدوم في نفس الفترة كما أن عدد الملفات المؤجلة ارتفع من 10 ملفات سنة 2017 إلى 30 ملف سنة 2021، وذلك ربما راجع لعدة اعتبارات منها نقص خبرة المستفيدين وعدم تحكمهم في النشاط المراد تجسيده وكذا تجميد بعض النشاطات على مستوى الصندوق على اعتبارها نشاطات مشبعة.

الجدول 10: توزيع الملفات المدروسة من طرف لجنة الانتقاء والمصداقة حسب قرار اللجنة والنشاط

قطاع النشاط	قرار اللجنة						المجموع	
	مقبول		مرفوض		مؤجل			
الفلاحة	91	% 35	02	% 25	18	% 24	111	% 32
الحرف	35	% 14	01	% 13	15	% 20	51	% 15
الأشغال العمومية	10	% 4	01	% 13	05	% 7	16	% 5
الري	01	% 0.4	00	% 0	00	% 0	1	% 0
الصناعة	57	% 22	03	% 38	25	% 33	85	%25
الصيانة	05	% 2	00	% 0	04	% 5	9	% 3
الأعمال الحرة	39	% 15	00	% 0	01	% 1	40	%12
الخدمات	20	% 8	01	% 13	08	% 11	29	% 8
المجموع	258	% 100	08	% 100	76	% 100	342	% 100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرفCNAC برج بوعريريج.

ويمكن توضيح معطيات الجدول رقم (10) أكثر بالأعمدة البيانية التالية:

الشكل رقم (04): توزيع الملفات المدروسة من طرف لجنة الانتقاء والمصداقة حسب قرار اللجنة والنشاط

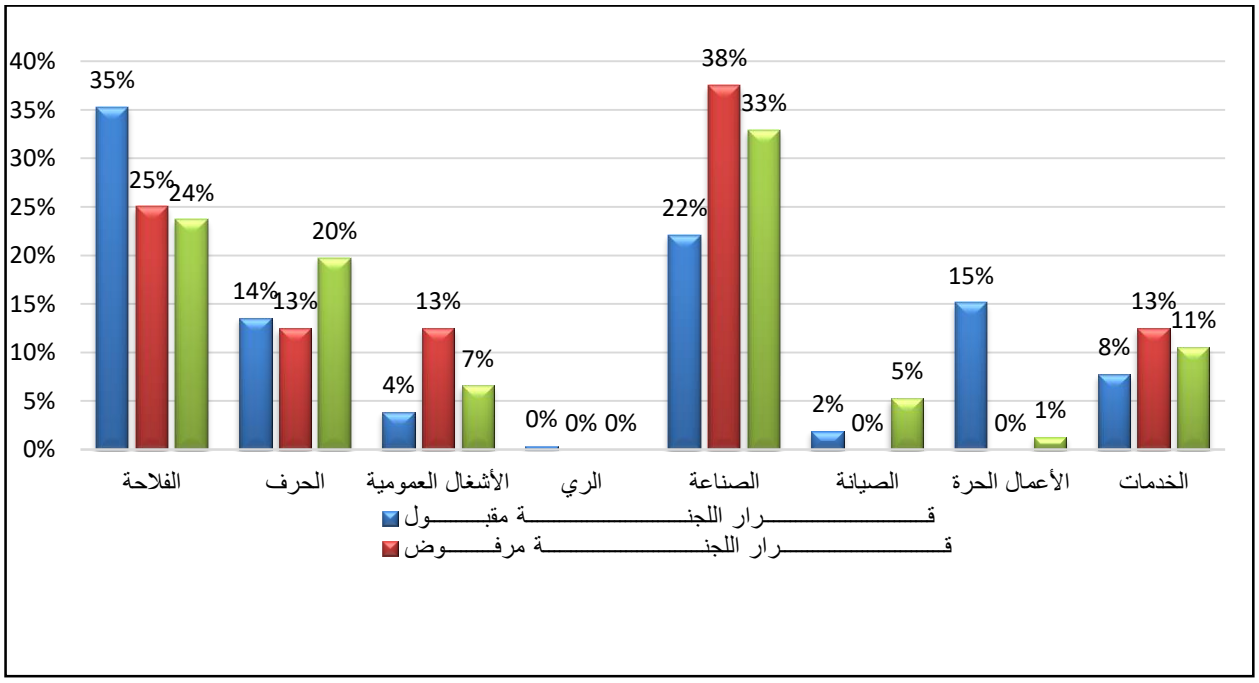

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10).

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن هناك قطاعات اقتصادية فيها إقبال كبير من طرف المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لدى إيداعهم ملفات التمويل، فمثلا في قطاع الفلاحة نجد أنه تم إيداع 111 ملف من أصل 342 ملف تمت دراسته من طرف لجنة الانتقاء في الفترة الممتدة من 2017-2021 حيث تم قبول 91 ملف و رفض ملفين و تأجيل 18 ملف آخر و هذا ما نلاحظه في قطاع الصناعة حيث تم دراسة 85 ملف اعتمد منها 57 ملفا ورفض منها ثلاث ملفات و أجل منها 25 ملفا، كما نلاحظ إقبال شبه محتشم في قطاعات أخرى كقطاع الصيانة و الري و الخدمات.

المطلب الثالث: المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ببرج بوعريريج

يبين الجدول الآتي توزيع المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية برج بوعريريج في الفترة 2017-2021.

الجدول رقم (11): توزيع المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من قبل الصندوق خلال الفترة (2017-2021).

سنة التمويل	عدد المشاريع الممولة		عدد مناصب الشغل المستحدثة	
2017	35	% 17	68	% 17
2018	37	% 17	77	% 19
2019	43	% 20	103	% 26
2020	41	% 19	66	% 16
2021	56	% 26	88	% 22
المجموع	212	% 100	402	% 100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرفCNAC برج بوعريريج.

ويمكن توضيح معطيات الجدول رقم (11) أكثر بالأعمدة البيانية التالية:

الشكل رقم (05): توزيع المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدث من قبل الصندوق خلال الفترة (2017-2021).

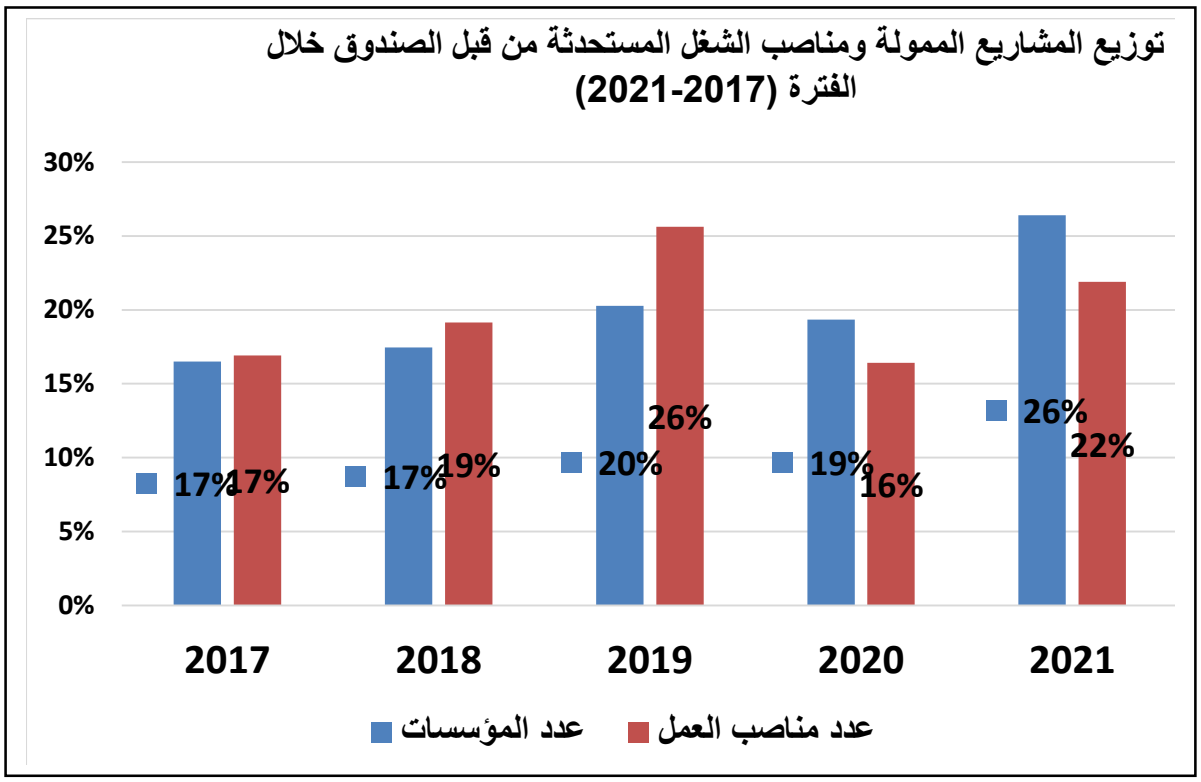

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11).

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة كانت في تزايد مستمر من سنة 2017 حيث قدرت بـ 35 مشروع إلى سنة 2021 حيث قدرت بـ 56 مشروع، وهذا ما نتج عنه توفير لمناصب العمل والتي بدورها كانت في تزايد من 68 عامل سنة 2017 لتصل إلى ذروتها ب 103 عامل سنة 2019 لتتناقص بعد ذلك في السنتين المواليتين لتصل إلى 88 عامل سنة 2021.

الجدول رقم (12): توزيع المشاريع الممولة مع عدد مناصب الشغل المستحدثة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2017-2021).

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل المستحدثة
الفلاحة	75	107
الحرف	35	73
الأشغال العمومية	9	28
الصناعة	51	131
الصيانة	5	7
الأعمال الحرة	17	21
الخدمات	20	35
المجموع	212	402

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف CNAC برج بوعريريج.

ويمكن توضيح معطيات الجدول رقم (12) أكثر بالأعمدة البيانية التالية:

الشكل رقم (06): توزيع المشاريع الممولة مع عدد مناصب العمل المستحدثة حسب قطاع النشاط.

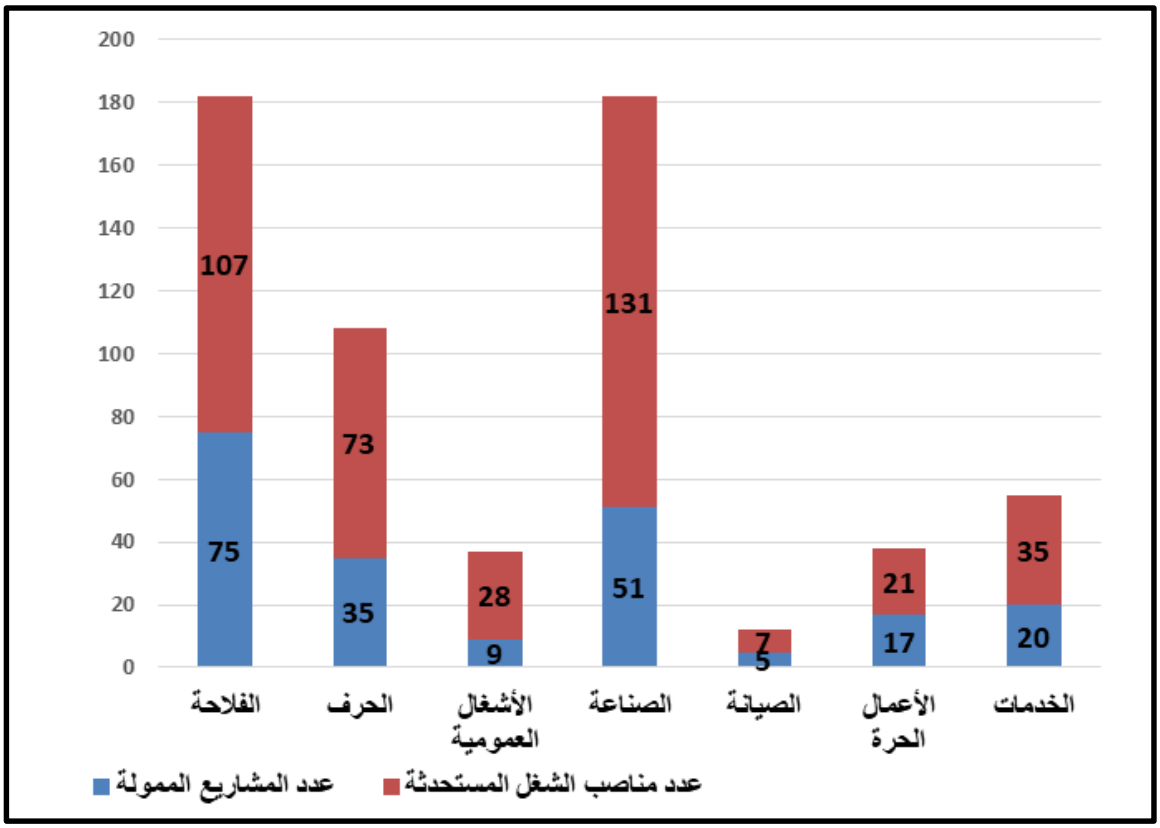

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد علي معطيات الجدول رقم (12).

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن هناك تباين في الإحصائيات حول عدد مناصب الشغل المستحدثة من خلال المشاريع الممولة حسب القطاعات الاقتصادية حيث أن هناك قطاعات نجد فيها عدد مناصب الشغل مرتفعة مثل الفلاحة 107 منصب شغل والصناعة 131 منصب والحرف بـــــــ 73 منصب شغل، مقارنة بقطاعات أخرى كقطاع الأعمال الحرة التي وفرت 21 منصب شغل وقطاع الصيانة الذي وفر 7 مناصب شغل، وذلك راجع أساسا إلى الإقبال شبه المحتشم من طرف المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

الجدول رقم (13): توزيع المشاريع المودعة والممولة حسب قطاع النشاط وسنة التمويل.

القطاع	سنة 2017		سنة 2018		سنة 2019		سنة 2020		سنة 2021	
	الملفات المودعة	الملفات الممولة	الملفات المودعة	الملفات الممولة	الملفات المودعة	الملفات الممولة	الملفات المودعة	الملفات الممولة	الملفات المودعة	الملفات الممولة
الفلاحة	6	18	32	9	52	13	20	20	53	15
الصيد البحري	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الخدمات	8	3	5	4	15	6	9	2	10	5
المهن الحرة	1	1	2	1	7	2	32	8	10	5
أشغال عمومية وبناء	2	2	4	4	4	2	2	0	4	1
الري	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0
صناعة	11	3	11	12	33	15	26	7	17	14
حرف	7	8	4	5	13	5	17	3	14	14
نقل العمومي للبضائع	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
نقل عمومي للمسافرين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
صيانة	1	0	3	2	1	0	3	1	0	2
المجموع	36	35	61	37	125	43	109	41	109	56

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد علي الإحصائيات المقدمة من طرف CNAC برج بوعريريج.

ويمكن توضيح معطيات الجدول رقم (13) أكثر بالأعمدة البيانية التالية:

الشكل رقم (07): توزيع المشاريع المودعة والممولة حسب قطاع النشاط وسنة التمويل.

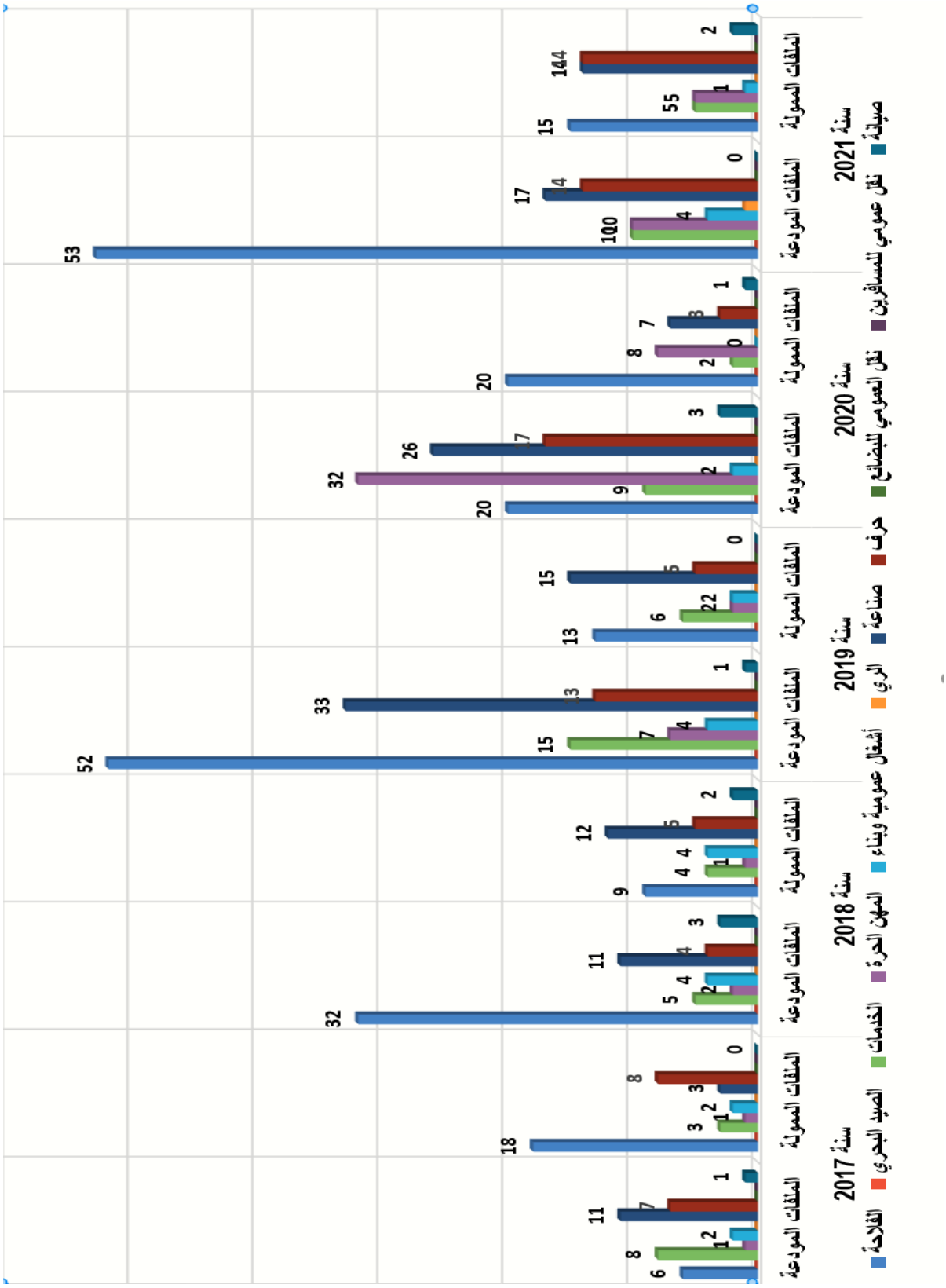

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (13).

من خلال الجدول رقم (13) نجد أن مجمل المشاريع الممولة والموزعة حسب القطاعات قد عرفت ارتفاعا ملحوظا، حيث ارتفاع عدد الملفات المودعة من 36 ملف سنة 2017 إلى 109 ملف سنة 2021 وهو ما يقابله ارتفاع في عدد المشاريع الممولة من 35 مشروع سنة 2017 إلى 56 مشروع سنة 2021، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى توجه معظم الشباب إلى الفكر المقاولاتي والمقاولاتية.

الجدول رقم (14): تطور إجمالي المبالغ المستثمرة حسب قطاع النشاط وسنة التمويل.

قطاع النشاط	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
الفلاحة	64 073 601,48	36 236 943,28	60 035 002,00	74 112 991,00	64 935 295,72	**299 393 833,48**
الصيد البحري	0	0	0	0	0	**0**
الخدمات	16 721 948,03	22 232 336,00	31 315 153,52	12 336 071,00	27 826 166,99	**110 431 675,54**
المهن الحرة	3 486 795,00	7 442 759,00	6 425 480,90	34 156 970,09	28 747 749,25	**80 259 754,24**
أشغال عمومية وبناء	12 553 914,00	26 630 060,00	12 038 013,89	-	7 678 530,00	**58 900 517,89**
الري	0	0	0	0	0	**0**
صناعة	25 711 525,00	78 079 229,01	122896419,70	46 362 876,55	97 757 092,67	**370 807 142,93**
حرف	20 606 332,12	11 257 202,20	16 141 252,45	8 904 896,87	39 796 270,00	**96 705 953,64**
نقل العمومي للبضائع	0	0	0	0	0	**0**
نقل عمومي للمسافرين	0	0	0	0	0	**0**
صيانة	0	5 580 360,00	0	2 209 614,11	4 716 752,00	**12 506 726,11**
المجموع	**143 154 115,63**	**187 458 889,49**	**248 851 322,46**	**178 083 419,62**	**271 457 856,63**	**1 029 005 603,83**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف CNAC برج بوعريريج.

ويمكن توضيح معطيات الجدول رقم (14) أكثر بالأعمدة البيانية التالية:

الشكل رقم (08): تطور إجمالي المبالغ المستثمرة حسب قطاع النشاط وسنة التمويل.

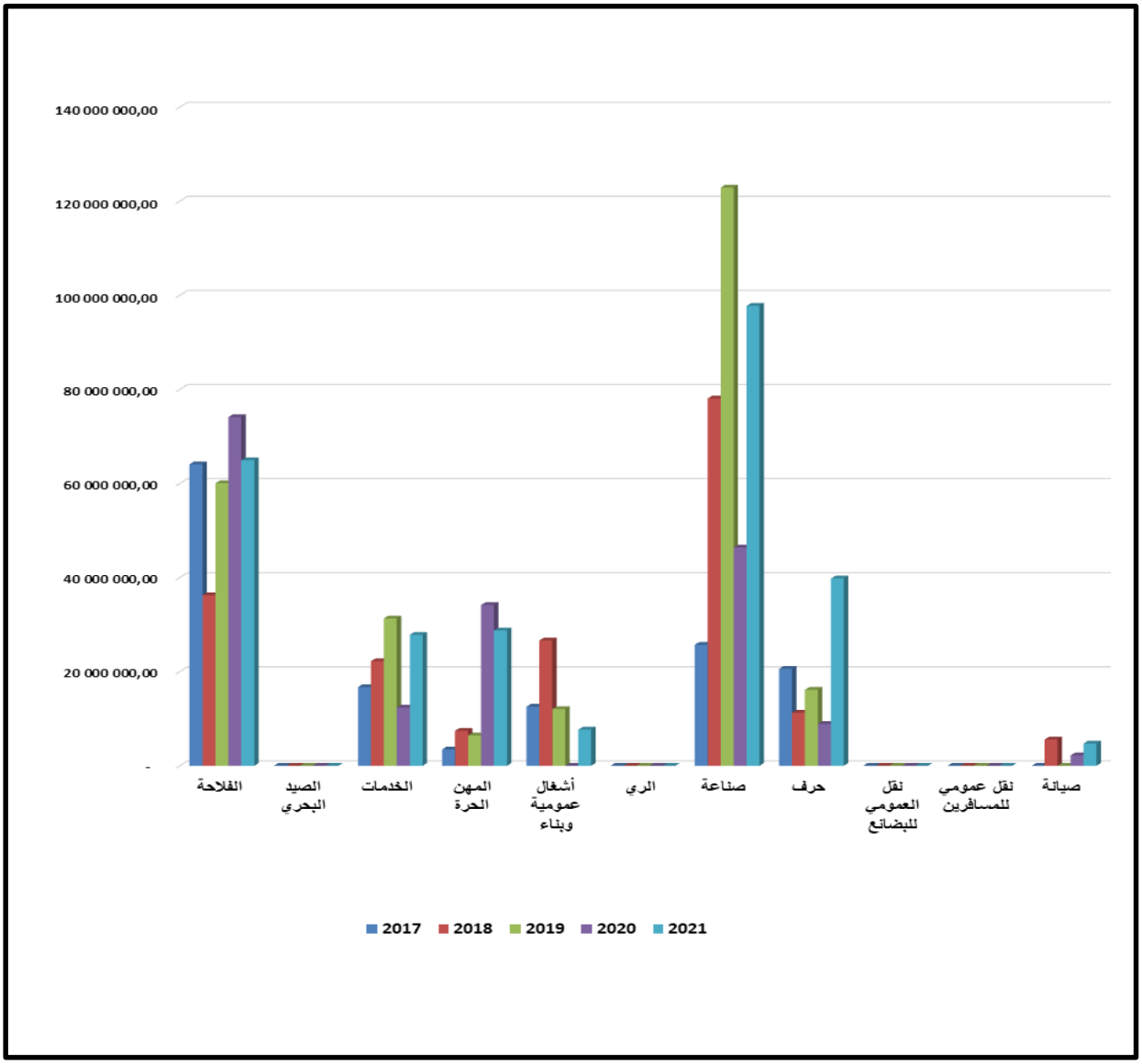

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (14).

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن قطاع الصناعة هو المهيمن على أكبر تمويل بحوالي 370.807.142.93 دج بنسبة 36.03% من إجمالي المبالغ المستثمرة وهذا راجع لطبيعة ولاية برج بوعريريج والتي تعتبر قطب صناعي، يليها قطاع الفلاحة بحوالي 299.393.833.48 دج بنسبة 29.09% وهذا لما تتوفر عليه الولاية من أراضي فلاحية وأراضي صالحة للرعي أي أن هناك مناخ فلاحي ملائم، يليها بعد ذلك قطاعي الخدمات والحرف بـ 110.431.675.54 دج و96.705.953.64 دج بنسب تقدر بـ 10.73% و9.40% على التوالي.

خلاصة الفصل:

توصلنا في هذا الفصل إلى أن الصندوق الوطني للتامين على البطالة يهدف إلى تشجيع وخلق نشاطات من قبل الشباب الباحث عن تجسيد أفكاره وتطلعاته، وذلك من خلال عرضها على مختصين داخل الوكالة من اجل إنشائها وكذا متابعتها والحرص على أنها تعود بالفائدة على صاحبها وكذلك تنمية الاقتصاد المحلي والوطني، حيث بينا من خلال هذا الفصل مهام و دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم المشاريع المقاولاتية وأهم الامتيازات المالية والجبائية التي يقدمها، كما قمنا بتقييم حصيلة نشاطات صندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية برج بوعريريج خلال الفترة 2017-2021 عن طريق مجموعة من المؤشرات المتمثلة في توزيع الملفات المودعة وكذا عدد الملفات المدروسة من طرف لجنة الانتقاء ، وعدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة في تلك الفترة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تعتبر المشاريع المقاولاتية من أهم الدعائم الأساسية لتنمية الاقتصاد في الجزائر، وذلك لأنها أحد الحلول التي تمكن من التخلص من الاقتصاد القائم على إيرادات البترول والتوجه إلى اقتصاد السوق، إلا أن إنشاء هذه المشاريع يواجه العديد من الصعوبات في شتى مراحل الإنجاز، وقد سعت الجزائر إلى إنشاء العديد من أجهزة الدعم في مجال المقاولاتية للتغلب على هذه الصعاب من أبرزها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها في:

- تلعب المقاولاتية دورا هاما في توفير مناصب شغل معتبرة وبالتالي تساهم في التقليص من البطالة بالإضافة إلى دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وترقية الصادرات؛
- تعتبر المرافقة المقاولاتية من الأساليب المبتكرة لمساعدة أصحاب المشاريع في تجسيد أفكارهم ومرافقتهم في مختلف مراحل إنشاء وتطوير مشروعهم المقاولاتي؛
- يعتبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من أهم أجهزة الدعم في الجزائر لما يوفره من امتيازات وإعفاءات جبائية وأساليب مبتكرة لترقية المقاولاتية؛
- ساهمت المشاريع المقاولاتية في إطار الصندوق الوطني للتامين عن البطالة من التقليل من حدة البطالة والمساهمة في التنمية المحلية؛
- هيمنة القطاع الصناعي على نوعية المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وذلك راجع لطبيعة ولاية برج بوعريريج كقطب صناعي.
- إقبال العنصر النسوي في مجال إنشاء هذه المؤسسات المصغرة ضئيل جدا بالمقارنة بعدد المشاريع الممولة الممنوحة لفئة الذكور؛
- يساهم تمويل وإنشاء المشاريع المقاولاتية من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في توفير مناصب شغل وخلق الثروة وتنويع الهيكل الاقتصادي، وهذا ما يؤكد أن تطور ظاهرة المقاولاتية والاهتمام بها يؤدي إلى دعم التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية.
- شهد الصندوق الوطني للتامين على البطالة بعد سنة 2017 الى غاية 2021 ارتفاع لعدد الملفات المودعة حيث قدرت بـ 109 ملف مودع، ويمكن إرجاع هذا التطور في عدد الملفات المودعة إلى الإقبال من طرف الشباب البطال على هذه الآليات لتمويل المشاريع المقاولاتية، كما نلاحظ أن حصة الذكور من الملفات المودعة أكبر من الإناث وذلك ربما راجع إلى كون الذكور أكثر توجها نحو إنشاء المشاريع المقاولاتية من الإناث.
- يبقى توظيف اليد العاملة النسوية قليلا جدا بالمقارنة مع فئة الذكور وذلك راجع لطبيعة المشاريع الممولة التي لا تناسب عمل المرأة فيها.
- ارتفاع في عدد المشاريع الممولة من 35 مشروع سنة 2017 إلى 56 مشروع سنة 2021.

توصيات الدراسة:

انطلاقا من النتائج السابقة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- محاولة تحسيس الجانب النسوي بضرورة الولوج لعالم المقاولاتية لأهمية هذه الفئة في المجتمع الجزائري وتجسيد مشاريعهن المقاولاتية على أرض الواقع من خلال دورات وندوات تحسيسية في هذا المجال؛
- ضرورة التوسع في نوعية المشاريع المقاولاتية ومجالاتها بما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد الوطني؛
- إقامة ورشات تكوينية وإبرام اتفاقيات بين الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ومختلف المؤسسات التعليمية والمهنية بهدف تحسيس وتوعية الشباب بضرورة تجسيدهم لأفكارهم في مشاريع مقاولاتية وإنشاء مؤسساتهم الخاصة؛
- التركيز على متطلبات السوق المحلية وتوجيه طالبي المشاريع نحوها وهذا بمراعاة قدرتهم وإمكاناتهم على إنجاحها؛
- مد يد العون والدعم المعنوي لأصحاب المشاريع ومرافقة مشاريعهم في مرحلة الاستغلال وليس فقط خلال فترة الإنشاء؛
- مراجعة سياسة التقشف والإجراءات والقرارات الارتجالية غير المدروسة سابقا والتي مست الصندوق بشكل سلبي في مهمته التمويلية لمشاريع الشباب من خلال محاولة ضبط قائمة المشاريع ذات المردودية والتي تتماشى مع التوجهات الاقتصادية المسطرة من طرف السلطات العليا للبلاد على اعتبار أن المشاريع المقاولاتية هي مفتاح مهم لخلق الثروة وليس العكس باعتبارها مورد لتبديد الأموال العمومية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر

أولا: المرجع باللغة العربية

1- الكتب

- بوخمخم عبد الفتاح; صندرة سايبي، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، واقع التجربة الجزائرية، المؤتمر الثاني القضايا المملكة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 14-15 أفريل 2009.

- رحيم حسين: نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أبحاث روسيكادا، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، العدد 3، ديسمبر 2005.

- صندرة سايبي، المقاولاتية واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2013-2014.

- صندرة سايبي، سيرورة إنشاء المؤسسة أساليب المرافقة، مطبعة جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ،2009-2010.

- عبد السلام أبو قحف وآخرون، حاضنات الأعمال فرصة جديدة للاستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

- عبد القادر محمد عبد القادر مبارك، العمل الحر :ثقافة مجتمع أو متطلبات مرحلة الملتقى الثاني للمنشأة الصغيرة والمتوسطة، مركز تنمية المنشآت الصغيرة، السعودية، نوفمبر 2014.

- قتال عبد العزيز، وعزايزية سارة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي،2018.

- كمال زيتوني، كريم جابز، المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر، ورقة المقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.

- محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 8-9 أفريل 2002.

- محمود أمين زويل، دراسة الجدوى وإدارة المشروعات الصغيرة، الإسكندرية،2001.

- مراح مراح حياة، المقاول الجزائري الجديد بين المعاناة والإبداع، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

- النجار علي وآخرون، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

2-الملتقيات

- بوزبدة حميد، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017.

3- القوانين

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادر في 25 جانفي سنة 2004.
- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 54، مرسوم تنفيذي رقم 03-290 مؤرخ في 6 سبتمبر سنة 2003 المادة 2، الصادر في 10 سبتمبر سنة 2003.
- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 70، مرسوم تنفيذي رقم 20-329 مؤرخ في 22 نوفمبر سنة 2020 المادة 3، الصادر في 25 نوفمبر سنة 2020.
- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر في11سبتمبر سنة1996.
- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد13، الصادر في 26 فيفري سنة 2003.
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، نشاطات ومهام، النشرية الشهرية الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، العدد 32، ديسمبر 2006.

المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 06 يوليو 1994 الذي يتضمن القانون الأساسي لتأسيس الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، الجريدة الرسمية

ثانيا: المرجع باللغة الفرنسية

1-الكتب

1. Accompagnement des jeunes entreprises : entre darwinisme et assistanat », centre d'étude et de recherche sur les organisations et le management (CEROM), Montpellier, 26 mai 2005.
2. Alain Fayolle, « introduction à l'entrepreneuriat >>, Dunod , Paris, 2005.
3. Christian Marbach, L'appui à la création de PME, Point de vue du créateur, Agence des PME, 1ére édition, N° 02, Janvier 2003.
4. D DUVERT Régis, HEKIMIAN Norbert, VALLAT David, L'appui à la création d'entreprise ou d'activité, étude pour la Direction Régionale du

Travail, de l'Emploi Et de la Formation Professionnelle Rhône Alpes(DRTEFP), Ministère des Affaires Sociales, du Travail et de la Solidarité, France, Mai, 2002.

5. Danvers Francis, Peut-on enseigner l'entrepreneuriat, Biennale de l'éducation et de la formation,INRP . www.inrp.fr/biennale/8biennale/contrib/longue/76.pdf 2015 .
6. Ellinor L. et Gerard G, Dialoguem, Rediscover the Transforming Power of Conversation, John Wiley & Sons, New York, 1998.
7. Hackett S. M. et Dilts D. M, A Systematic Review of Business Incubation Research, The Journal of Technology Transfer, Vol. 29, No. 1, 2004.
8. leghima.S .Menguelti, les jeunes diplomes createurs d'entreprises dans le cadre de l'ENSEJ : cas de wilaya de Tizi- Ouzou, les cahiers du CREAD, n°73 /2005, 2005.
9. M Bayad, M Gallais, Marlin X. et Schmitt, Entrepreneuriat et TPE,la problématique de l'accompagnement, Réseau Artisanat Université, Annales 2009-2010.
10. Michel Coster. Entrepreneuriat, Pearson, France, 2009.
11. Stéphane Marion, Xavier noël, Sylvie Sammut, Patrick Semicourt : Réflexions sur les outils et les méthodes à l'usage du créateur d'entreprise, éditions de l'adreg, Avril 2003.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1. Http// : www.cnac.dz.
2. Http//: www.joradp.dz/TRV/ACivil.
3. Http// : www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique.

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل، التشغيل و الضمان الإجتماعي
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

جهاز دعم إحداث النشاطات و توسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر مابين 30 و 50 سنة

بغرض تلبية تطلعات فئة البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر مابين 30 و 50 سنة الراغبين في إحداث نشاطاتهم و/أو توسيعها، يُعرض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أدناه إمتيازات الجهاز و شروط الإلتحاق به:

شروط الإلتحاق بالجهاز

- عمر يتراوح مابين ثلاثين (30) و خمسين (50) سنة.
- الجنسية الجزائرية.
- عدم شغل منصب عمل مدفوع الأجر أثناء تقديم طلب الإستفادة من الدعم.
- التسجيل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بصفة طالب عمل أو مستفيد من أداءات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- التمتع بمؤهلات مهنية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.
- القدرة على المساهمة في تمويل المشروع.
- عدم ممارسة نشاط للحساب الخاص.
- عدم الإستفادة من أجهزة دعم الدولة في مجال إحداث النشاط.

إمتيازات الجهاز

1- مرافقة شخصية من طرف منشطين- مستشارين في مجال إحداث النشاطات و توسيعها.
2- قرض غير مكافأ أو قرض دون فائدة ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
3- قروض غير مكافأة إضافية مخصصة، عند الإقتضاء، تكملةً للقرض غير المكافأ العادي.
- قرض دون فائدة **لكراء محل** لإيواء نشاط، يقدر بـ: (500.000دج).
- قرض دون فائدة **لإيجار مكتب جماعي**، يقدر بـ: (000.000 1دج).
- قرض دون فائدة **لإقتناء ورشة متنقلة**، يقدر بـ: (500.000دج).

4- قرض بنكي بفوائد مخفضة بنسبة مائة (100٪).
5- ضمان القرض البنكي من طرف صندوق الكفالة المشتركة للضمان.
6- إمتيازات جبائية في مرحلتي إنجاز و إستغلال المشروع.

نمط تمويل المشروع و تركيبته

يجب أن لا يفوق مبلغ المشروع الإجمالي عشرة(10) ملايين دج.
يتم التمويل عبر نمطين هما:

1- التمويل ثلاثي الأطراف:
- مساهمة مالية خاصة بالبطال صاحب المشروع.
- قرض غير مكافأ (دون فوائد) ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- قرض ممنوح من طرف البنك بفوائد مخفضة بنسبة مائة (100٪).

2- التمويل الذاتي: يتم بأموال البطال صاحب المشروع الخاصة.

نقاط القوة

"إستجابة فعلية لتطلعات ذوي المشاريع"

- مرافقة شخصية.
- قروض بدون فوائد.
- تمويل بنكي بفوائد مخفضة بنسبة 100٪.
- إمتيازات جبائية (في مرحلتي إنجاز و إستغلال المشروع).
- تكوين في مجال تسيير المؤسسة المصغرة.

أهدافنا

- تقليص نسبة البطالة و آثارها الإجتماعية.
- ترقية الشغل عن طريق إحداث و توسيع نشاط الحاجيات و الخدمات.
- تقويم و نشر ثقافة المقاولتية.
- مساهمة فاعلة و مباشرة في التنمية الإقتصادية المحلية.

97 نهج بوقرة - الأبيار - الجزائر
023 37 72 82
023 37 73 01
www.cnac.dz

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل، التشغيل و الضمان الإجتماعي
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

مسار إحداث المؤسسة المصغرة

تحسيس و إعلام

وضع مختلف أدوات التحسيس و الإعلام من خلال الولوج إلى الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أو تنظيم دوريًا أبواب مفتوحة تسمح لصاحب المشروع بإحداث نشاطه.

تكوين فكرة المشروع

ينبغي أن تكون فكرة المشروع نتيجة لدراسة و بحث ناجع حول فرص الإستثمار، تتوافق مع مؤهلات صاحب المشروع المستقبلي(الدراسية/المهنية) و قدرته على تجسيدها في أرض الواقع.

التسجيل الإلكتروني الأولي المباشر

يتعين على صاحب المشروع التسجيل عن طريق الخدمة الإلكترونية التي تسمح له بـ :

- ملأ إستمارة تحديد الهوية.
- رصد مباشر للطلب.
- إدراج طلب الموعد على مستوى الوكالة المعنية.
- طبع الإستمارات (الخاصة بالتحميل).

بعد مراجعة بيانات إستمارة "التسجيل الأولي المباشر"، يتم الرد على طلبكم و متابعته عبر حساب بريدكم الإلكتروني في الفضاء المخصص لهذا الغرض.

إعداد المشروع

خلال هذه المرحلة، يتم إجراء مقابلات شخصية بين المُرافق و صاحب المشروع لدراسة الجوانب المتعلقة بـ :

- السوق.
- العناصر التقنية للمشروع.
- العناصر المالية للمشروع.

تسمح هذه المسائل بإعداد دراسة تقنية-إقتصادية للمشروع تتضمن جميع المعلومات الخاصة بالهيكل الإستثماري.

عرض المشروع على لجنة الإنتقاء، الإعتماد و التمويل

في هذه المرحلة، يتعين على صاحب المشروع عرض ملفه الإستثماري على لجنة الإنتقاء، الإعتماد و التمويل للدراسة:

- **في حالة الإعتماد:** إيداع ملف لدى البنك المعني للحصول على الإقرار البنكي.
- **في حالة التأجيل:** رفع التحفظات المسجلة و مراجعة المشروع من طرف اللجنة.
- **في حالة الرفض:** إمكانية إدراج طعن في غضون خمسة عشرة(15) يومًا بعد تبليغ اللجنة بالرفض.

الإقرار البنكي و إنشاء الإطار القانوني للمؤسسة المصغرة

- يودع الملف على مستوى البنك (تمويل ثلاثي) من طرف ممثل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بغرض الحصول على الإقرار البنكي.
- فور التبليغ بالإقرار البنكي، ينبغي على صاحب المشروع المباشرة في إنشاء الإطار القانوني لمؤسسته المصغرة.

تكوين صاحب المشروع

قبل تمويل المشروع، يُباشر صاحب المشروع وجوبا في متابعة تكوين داخلي قصير المدى حول تقنيات تسيير المؤسسة المصغرة بتأطير من مكوني الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

تمويل المشروع

بعد إنشاء الإطار القانوني للمؤسسة المصغرة و إتمام جميع الإجراءات الإدارية، يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتمويل المشروع الإستثماري.

إنجاز المشروع و الدخول حيز الإستغلال

عقب تمويل الإستثمار، يتعين على صاحب المشروع إقتناء جميع التجهيزات و/أو المعدات، محل تمويل المشروع التي تُمكّنُه من بدء نشاطه.

الأمر الذي كنت تنتظره قد تجسد , أنت الآن صاحب مؤسسة مصغرة

www.cnac.dz

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل، التشغيل و الضمان الإجتماعي
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

نمط التمويل

التركيبة المالية تتضمن نمطين هما

1- التمويل ثلاثي الأطراف يشمل :

1. مساهمة مالية لصاحب المشروع،
2. قرض بدون فائدة، ممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،
3. قرض بنكي بفوائد مخفضّة بنسبة مائة (100٪)، مخصص لكافة قطاعات النشاط.

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

مستوى 1

قيمة الإستثمار	قرض بدون فائدة (ص.و.ت.ب)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
لغاية 5.000.000 دج	٪ 29	٪ 01	٪ 70

مستوى 2

قيمة الإستثمار	قرض بدون فائدة (ص.و.ت.ب)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.000 دج إلى 10.000.000 دج	٪ 28	٪ 02	٪ 70

2- التمويل الذاتي :

يُمكن للبطالين ذوي المشاريع إحداث مؤسسة مصغرة، ممولة كلياً بأموالهم الخاصة حيث يستفيدون من جميع الإمتيازات المقررة في إطار جهازنا (مرافقة و إمتيازات جبائية).

97 نهج بوقرة الأبيار الجزائر
023 37 72 82
023 37 73 01
www.cnac.dz